باب الفاعل من كتاب الغُرَّة في شَرْحِ اللُّمَع
لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت 569 هـ)
دراسة وتحقيق

Chapter on the doer from the book Al-Ghurra fi Sharh al-Luma'
by Abu Muhammad Sa'id ibn al-Mubarak ibn al-Dahhan
(d. 569 AH)
Study and investigation

10.35781/1637-000-140-002

د. عبدالله بن مبارك النخار*

*الأستاذ المساعد بقسم اللغويات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخص

هذا البحث تحقيق لقطعة تشتمل على باب الفاعل، من كتاب (الغرة)، لسعيد بن المبارك بن الدهَّان، المتوفى سنة 569ه، وهو شرح لكتاب (اللمع)، لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة 392ه، والذي من كتب النحو المهمة.

وقد قدمت للبحث بمقدمة بيّنت فيها خطَّة البحث ومنهجي في التحقيق. وقسمتُ البحث قسمين، قسمًا للدراسة؛ ترجمت فيه للمؤلّف ابنِ الدهَّان، وعرَّفتُ بمنهجه وطريقته وأسلوبه في الكتاب، والقسم الآخر جعلته للنص المحقق.

والهدف من البحث المشاركة في إحياء التراث النحوي من خلال المساهمة في تحقيق وإخراج هذا النصّ التراثي النحوي القيم، وإبراز الجانب العلمي لدى مؤلفه العلامة النحوي ابن الدهان.

وقد نهجت في تحقيق النص المنهج العلمي المتبع والمعروف لدى علماء تحقيق النصوص التراثية، من مقابلة النص والتعليق عليه، وفق ما بينته في منهج التحقيق في المقدمة.

وخلصت إلى نتائج، من أهمها: بيان قوة الجانب العلمي عند ابن الدهان، وسعة اطلاعه، واستقلاله الفكري.

الكلمات المفتاحية: تحقيق - باب الفاعل - الغرة في شرح اللمع - ابن الدهان.

ISSN : 2410-1818

Abstract

This research is an edition of a section on the subject (fa'il) from the book "Al-Ghurra" by Sa'id ibn al-Mubarak ibn al-Dahhan, who died in 569 AH. This section is a commentary on "Al-Luma'" by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni, who died in 392 AH, a significant work on Arabic grammar.

The research begins with an introduction outlining the research plan and methodology. The study is divided into two parts: a biographical section on the author, Ibn al-Dahhan, describing his approach, methodology, and style; and the second part presents the edited text itself.

The aim of this research is to contribute to the revival of Arabic grammatical heritage by editing and publishing this valuable grammatical text and highlighting the scholarly contributions of its author, the renowned grammarian Ibn al-Dahhan.

In editing the text, I followed the established scientific methodology used by scholars of classical text editing, which involves comparing the text with the existing text and providing commentary, as explained in the introduction. The study concluded with several key findings, most notably: demonstrating Ibn al-Dahhan's strong scholarly background, broad knowledge, and intellectual independence.

Keywords: Research - Chapter on the Subject - Al-Ghurra fi Sharh al-Luma' - Ibn al-Dahhan

ISSN : 2410-1818

الـمُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإنَّ كتاب اللُّمع للعلّامة النحوي أبي الفتح عثمانَ بنِ جنِّي من كتب النحو التي حَظِيتْ بعناية كبيرة من العلماء، يدلُّ على ذلك كثرة الشروح التي دارت حوله، كشرحِ تلميذِ ابن جني؛ عمرَ بنِ ثابت الثمانِينيِّ (ت 442)، وأبي القاسم بن بَرهان الأسدي (ت 456)، وشرح أبي الحسن الباقولي (ت 543)، وغيرها من الشروح.

ولعلَّ من أهمِّ هذه الشروح وأوسعِها: شرحَ أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدَّهَّان النحويّ (ت 569)، فهو شرح جليل، تميّز بالبَسْط والتوسُّع، مع العناية بذِكر آراء العلماء، وعَرض اختلافهم، وحشدِ الشواهد وتنوّعها، والعناية بشرح ألفاظ ابن جني، وتوضيح المراد منها، مع الفكر الناقد والنظر الثاقب، فهو بحقٍّ موسوعةٌ نحويةٌ لا يَستغني دارس النحو عنها.

ومؤلِّفُ هذا السِّفْر من أجلِّ نحويي عصرْه، شهد له العلماء بطول الباع، وسَعة الاطِّلاع، وشرحُه هذا شاهدٌ على ذلك.

وقد يسّر الله لي قطعةً من هذا الشرح؛ لم أجد مَن تصدَّى لتحقيقها؛ فيما أعلم، فعقدتُ العزم على تحقيقها، مستعينا بالله تعالى؛ رغبةً في المشاركة - ولو باليسير - في إخراج هذا السِّفْر النفيس.

وقد سبق إلى تحقيق أجزاءَ من هذا الشرح ثُلَّةٌ من الباحثين الأفاضل، وغالبُ عَمَلِهم هو نتاج رسائل علميةٍ، قُدِّمتْ في عدد من الجامعات[1]، وهذه القطة التي قمت بتحقيقها تشتمل على باب الفاعل، وأَلْحَقَ به الشارحُ الكلامَ على باب التنازع.

([1]) من هذه الرسائل:

1- رسالة د. فريد الزامل، في كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، (من أول باب (إنَّ) وأخواتها، إلى آخر باب العطف).

2- رسالة د. ماجد القرني، في كلية اللغة العربية، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، (من أول معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه، إلى نهاية باب الندبة).

3- رسالة د. عبدالعزيز العبيدان، في كلية اللغة العربية، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، (من أول باب المفعول به، إلى نهاية باب الإضافة).

ISSN : 2410-1818

وصدرت البحث بترجمة لابن الدَّهَّان، راعيتُ فيها الإيجاز الشديد؛ كوني مسبوقًا بعدد من الدراسات التي تناولت هذه الشخصية، ثم درست القطعة التي حققتها دراسة موجزةً، بيَّنت فيها منهج الشارح، وطريقته وأسلوبه، وجاءت خطة البحث على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها منهج البحث وخطته.

القسم الأول الدراسة: وفيها مبحثان

المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن الدهان.

المبحث الثاني: منهج ابن الدهان في شرح اللمع (وفق القطعة التي المحققة).

القسم الثاني: تحقيق باب الفاعل من كتاب الغرة في شرح اللمع.

وأما منهج التحقيق فهو كالآتي:

1- نسخت النص، ثم قابلته بأصله المنسوخ منه.
2- لم أتدخل في النصّ إلا في ثلاثة مواضع أضفت فيها بعض ما ظهر لي أنه سقط من المخطوط، ولا يستقيم الكلام بدونه، ووضعته بين معقوفين.
3- أثبتُّ أرقام اللوحات عند بداية كل لوحة في ثنايا السطور.
4- نسخت الكتاب وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع مراعاة عمات الترقيم.
5- ضبطت أغلب كلمات المخطوط.
6- عزوت الآيات القرآنية، ونسبت القراءات من مصادرها المعتمدة.
7- خرجت الأمثال والأقوال من مصادرها المعتمدة.
8- خرجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء إن وجدت وإلا من المجاميع الشعرية وكتب اللغة، ونسبت الشواهد إلى قائليها ما أمكن.
9- اجتهدت في توثيق أقوال العلماء من كتبهم أو من الكتب النحوية الأخرى.
10- علقت على بعض المسائل النحوية بما يوضحها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
11- ترجمت للمغمورين من الأعلام.

هذا والله أسأل أن أكون قد وفقت في عملي هذا، فهو جهد بشري يعتريه النقص، وحسبي أنني اجتهدت قدر طاقتي، وآخر دعوانا أن الحمد له رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول

ترجمة موجزة لابن الدَّهَّان

يعدُّ ابنُ الدَّهّان من العلماء المشهورين، وترجمته مبسوطة في العديد من كتب التراجم، وترجم له عددٌ من الباحثين المعاصرين[1]، ولذا سأوجز في ترجمته.

اسمه ونسبه: هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي، ويرجع نسبه إلى الخزرج من الأنصار.

مولده ونشأته وحياته: ولد في بغداد، سنة أربع وتسعين وأربعمائة للهجرة، وبها نشأ، وتلقى علومه على شيوخها وعلمائها، ورحل إلى أصفهان مدة، وتلقى العلم عن شيوخها، وأفاد من مكتباتها، ثم عاد إلى بغداد، وعاش فيها زمنا طويلا، ثم انتقل إلى الموصل عام أربعة وأربعين وخمسمائة إلى أن توفي.

وفاته: توفي ابن الدهَّان في شوال سنة تسع وستين وخمسمائة للهجرة.

شيوخه: تلقى ابنُ الدَّهّان العلم عن جملة من العلماء، من أبرزهم: أبو القاسم هبة الله بن محمد الشيباني (525هـ)، وأبو غالب أحمد بن الحسين بن البناء (527هـ).

تلاميذه: ومن أبرزهم: أبو سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (562هـ)، وأبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر (571هـ)، وأبو الفتح عثمان بن عيسى البلطي (599هـ)، وأبو السعادات المبارك بن محمد، مجد الدين بن الأثير الشيباني (606هـ).

مؤلَّفاته: خلف ابن الدهَّان عددا من المؤلفات، من أبرزها: الأضداد في اللغة، بلوغ الأماني في حروف المعاني، شرح أبنية سيبويه، الغرة في شرح اللمع، الفصول في العربية.

([1]) انظر ترجمة ابن الدهّان في: معجم الأدباء 1369/3، وإنباه الرواة 47/2، ووفيات الأعيان 382/2، والوافي بالوفيات 250/15، إضافةً إلى مقدمات الرسائل العلمية التي تقدّم ذكرها، فقد أسهب الباحثون فيها في ترجمة ابن الدهان اسهابا يغني عن إعادة الكلام هنا في هذا البحث الموجز، وقد أفدت من رسائلهم في هذه الترجمة.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني

منهج ابن الدهان في شرح اللمع

يمكن إجمال منهج ابن الدهان في هذا الشرح (وَفق القطعة التي تم تحقيقها) في النِّقاط الآتية:

أولا : أسلوبه وطريقته في عرض المادة العلمية:

1- قسّم ابنُ الدهّان نصَّ اللُّمع إلى فقرات متعددة.
2- ينقل الفقرة التي يريد شرحها، مبتدئا بقوله: (قال أبو الفتح).
3- يشير في بعض المواضع إلى اختلاف نسخ اللمع[1].
4- يشرع في شرح النص الذي نقله، مبتدئا بقوله: (قال سعيد).
5- يستطرد في شرحه - غالبا - استطرادا كبيرا، يخرج به عن النص المنقول، إلى جُلِّ ما يتعلق به من تعريفات وتقسيمات وفوائد ونحو ذلك.
6- عندما عرف الفاعل ذكر تعريفه عند كلٍّ من المتكلمين واللُّغويين والنحويين.
7- يُعيد في بعض المواضع شيئا من نصّ ابن جني الذي نقله، ويعلّق عليه[2].
8- يكثر من ذِكر الشواهد، وخاصة من القرآن الكريم، والنصوص الشعرية.
9- يُكثر من نقل أقوال العلماء وآرائهم في المسألة، ويُعنى بإيراد اختلاف النحويين، من البصريين والكوفيين وغيرهم.
10- يستعمل أحيانا أسلوب افتراض الاعتراض والردّ عليه، كأن يقول: (ولمعترض أن يقول: .... والجواب)[3].
11- يُكثر من إيراد العلل النحوية، فلا تكاد مسألةٌ تمرُّ به إلا ويُعلِّل لها، وهو الشأن عند أغلب النحويين؛ لا سيَّما في كتب المطوّلات.
12- يُعدُّ التمثيل سمةً بارزةً في الشرح، فنراه يورد الأمثلة في أغلب المسائل التي يتعرض لها.
13- كثيرا ما يُصدِّر المسائلَ التي يتناولها بعبارة: (واعلم).
14- يتَّسِم أسلوب ابن الدَّهّان - غالبا - بالوضوح وعدم التعقيد.

([1]) انظر: ص22.

([2]) انظر: ص

([3]) انظر : ص5، 8.

ISSN : 2410-1818

ثانيا: شواهده:

1- أكثرَ ابنُ الدهان في هذا الشرح من إيراد الشواهد كثرةً ظاهرة جدا.
2- بلغت شواهده من القرآن الكريم في هذا القسم فقط: ستةً وعشرينَ شاهدا.
3- يُشير أحيانا إلى اختلاف القراءات في الآية[1].
4- استشهد من أقوال العرب بستةَ عشرَ قولا.
5- واستشهد بحديث نبويٍّ واحدٍ.
6- بلغت شواهدُه الشعرية: ستةً وخمسين شاهدا.
7- لم ينسب من هذه الشواهد إلى قائله سوى شاهدين[2].
8- غالبا ما يذكر وجه الاستشهاد في البيت الذي يسوقه.
9- يشير أحيانا إلى وجود روايات أخرى للشاهد[3].

ثالثا: عنايته بآراء العلماء، ومصادره:

1- عُني ابنُ الدَّهّان في هذا الشرح بذكر آراء العلماء في كثير من المسائل التي أوردها.
2- العلماء الذين ورد ذكرهم في الشرح هم: الخليل، وسيبويه، ويونس، والكسائي، والأخفش، والفراء، وهشام، وثعلب، والمبرد، وأبو عبيدة، والأصمعي، وابن السكيت، والفارسي، والرماني، وابن جني، وابن الخياط.
3- أورد في ثنايا كتابه كثيرا من المسائل التي نسبها إلى البصريين والكوفيين، مما يجعل هذا الكتاب مصدرا مهما لمعرفة آراء كلا المدرستين.
4- صرح بالنقل عن: سيبويه، والإيضاح للفارسي، والخصائص لابن جني[4].
5- نقل قولا عن ابن السكيت؛ وقفت عليه في كتابه: (المذكر والمؤنث)[5].
6- يمتاز ابن الدهان بعقلية ناقدة، إذ هو لا يُسلِّم لكلّ رأي يورده، بل كثيرا ما يُناقش الآراء ويفنِّدها ويضعّفها ويرجِّح بينها، بما في ذلك كلام ابن جني نفسه.

([1]) انظر: ص 24، 28.

([2]) انظر: ص 26، 30.

([3]) انظر: ص15، 26.

([4]) انظر: ص7، 30.

([5]) انظر: ص33.

ISSN : 2410-1818

القسم الثاني

النص المحقق

- القسم الذي حققته من هذا الشرح هو قطعة من نسخة مكتبة كوبريلّي في تركيا، ورقمها: (1495).
- عدد أوراقها: (153) ورقة، ومسطرتها: (31) سطرا، وعدد الكلمات في السطر: (15) كلمة تقريبا.
- خطها نسخ واضح، وكتب عنوان الباب (باب الفاعل) بالقلم الأحمر، وكذلك عبارتي: (قال أبو الفتح)، و(قال سعيد)، وفيها بعض الكلمات، وأجزاء من بعض الأسطر كتبت بقلم أعرض من القلم المعتاد.
- النسخة تمت مراجعتها وتصحيحها، إذ يظهر فيها كثير من الكلمات التي صُوِّبت إما في المتن نفسه أو في الحواشي الجانبية.
- القسم الذي حققته يبتدئ من السطر الرابع من أسفل اللوحة 38/أ، وينتهي في السطر الخامس عشر من اللوحة 44/أ.
- يحتوي القسم على شرح باب الفاعل كاملا، وألحق فيه الشارح الكلام على باب التنازع.

ISSN : 2410-1818

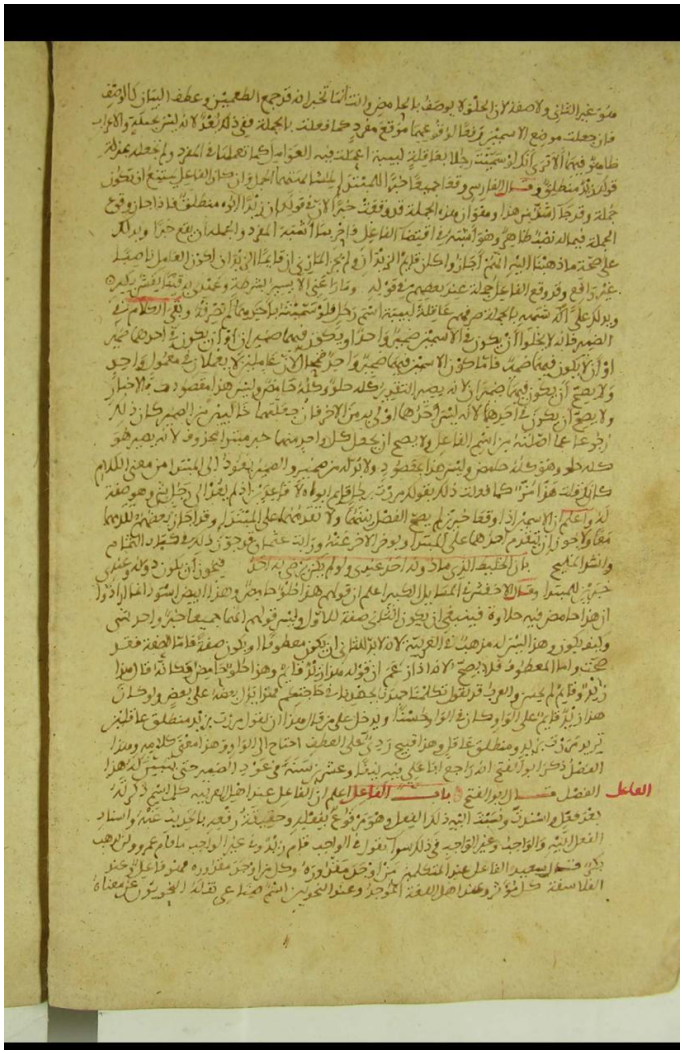

الصفحة الأولى من باب الفاعل

ISSN : 2410-1818

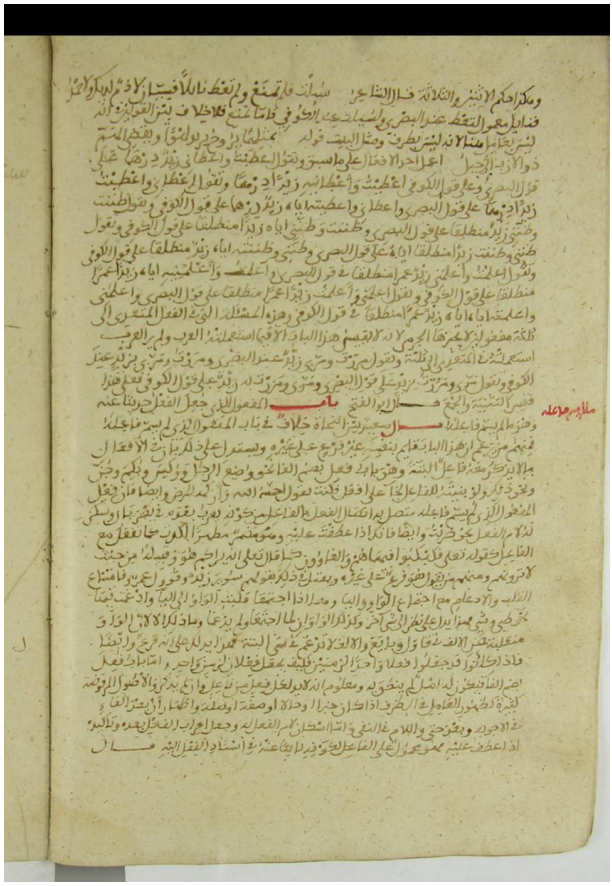

الصفحة الأخيرة من باب الفاعل

ISSN : 2410-1818

التحقيق

قال أبو الفتح: **((باب الفَاعل: اعْلَم أَنّ الفَاعِلَ - عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّة - كُلُّ اسْمٍ ذَكَرْتَهُ بَعدَ فِعْلٍ، وأَسْنَدْتَ ونَسَبْتَ إِلَيه ذَلِكَ الْفِعْلَ[1]، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِه، وَحَقِيقَةُ رفْعِه بالحَدِيث عَنهُ[2]، وإِسْنَاد الْفِعْلِ إِلَيْه، والواجِبُ وغَيرُ الواجِبِ في ذَلِك سَوَاءٌ، تَقُولُ فِي الْوَاجِبِ: قَامَ زَيدٌ، وفي غَيرِ الواجِبِ: مَا قَامَ عَمرٌو، ولَنْ يَذْهَبَ بَكْرٌ))**[3].

قال سعيدٌ: الفاعلُ عندَ المُتكلِّمينَ[4]: مَنْ أَوْجَدَ مَقْدُورَهُ، وكُلُّ مَنْ أَوْجَدَ مَقْدُورَهُ فَهو فاعلٌ. وعندِ الفِلاسِفَةِ: كُلُّ مُؤَثِّرٍ. وعِندَ أَهْلِ اللُّغَةِ: المُوجِدُ. وعِندَ النَّحْوِيِّينَ: اسمٌ صِناعِيٌّ نَقَلَهُ النَّحْوِيُّونَ عَنْ مَعْنَاهُ [38/ب] في اللُّغَةِ إلى مَعْنًى آخَرَ وُضِعَ لَهُ، وحَقِيقَتُهُ في الوَضْعِ النّحْوِيِّ: أَنَّه لا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الفِعْلِ، ولا يَصِحُّ تَقَدُّمُهُ عَلَيهِ؛ لأَنَّ الفاعِلَ كالجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ.

ويَفْتَقِرُ الكَلامُ إلى ثَمانِيَ شَرائِطَ يَكُونُ بِها الشَّيْءُ فاعِلًا نَحْوِيًّا، وَقَوْلي: نَحْوِيٌّ؛ لأَنَّ أَهْلَ الكَلامِ والفَلْسَفَةِ واللُّغَةِ لا يَعْتَبِرُونَ هَذِهِ الشَّرائِطَ.

الأُولى: أَنْ يَكُونَ في الكَلامِ فِعْلٌ، أَو ما يُشابِهُ الفِعْلَ[5]، كَـ(قائِمٍ) و(حَسَنٍ)، إذا اعْتَمَدا[6]، لِيَكُونَ تَسْمِيَةً صَحِيحَةً[7]؛ إِذْ لا فاعِلَ بِغَيْرِ فِعْلٍ.

الثانية: أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ مُقَدَّمًا، وإِنَّما قُلْنا ذلكَ لأَنَّهُ عامِلٌ، ورُتْبَةُ العامِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ المَعْمُولَ، وإِنَّما قُدِّمَ المَفْعُولُ وهو مَعْمُولٌ؛ لِيَتَبَيَّنَ الفِعْلُ المُتَصَرِّفُ مِنْ غَيْرِهِ، والمَفْعُولُ فَضْلَةٌ، والفاعِلُ مِنْ ضَرُورَتِهِ، فَقَدْ تَنَزَّلَ الفِعْلُ مَنْزِلَةَ حَرْفِ الجَرِّ، وَحَرْفُ الجَرِّ لا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ.

([1]) في مطبوعة اللمع: (وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم).

([2]) (بالحديث عنه): ليست في مطبوعة اللمع، ولفظها: (وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه).

([3]) في مطبوعة اللمع: (وفي غير الواجب: ما قعد بِشْرٌ، وهل يقوم زيدٌ). والنصّ في اللمع 79.

([4]) المقصود بهم: علماء العقائد وأصول الدين.

([5]) وهي الأسماء العاملةُ عملَ الفِعل، كاسم الفاعل، والصّفةِ المشبَّهة، والمصدر، واسم الفعل، انظر: الأصول لابن السراج 109/1-110.

([6]) أي: اعتمَدا على شيء قبلها، كالنفي والاستفهام وغيرهما، وهو شرط لعملهما عملَ الفعل، عند البصريين، وأمَّا الكوفيون ومن وافقهم فلا يشترطون ذلك، انظر: الأصول 95/1، 109،

([7]) أي: ليصحَّ تسميتُه فاعلا.

ISSN : 2410-1818

ولِلْكُوفِيّينَ في هذا مَذْهَبٌ طَرِيفٌ، وهو أَنَّهم يُقَدِّمُونَ المرفُوعَ عَلَى رافِعِهِ[1]، ولا يُجيزُ ذلكَ البَصْرِيُّ، وأَنْشَدُوا[2]:

وَظَلَّ لَنا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنِعْمَةٍ فَقِلْ في مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ[3]

يُرِيدُ: مُتَغَيِّبٍ نَحْسُهُ. وهو عِندَ البَصْرِيِّينَ عَلى: مُتَغَيِّبٍ عَنْهُ، ثُمَّ حَذَفَ الحرْفَ وأَضافَ إِلَيهِ إِضافَةَ النِّسْبَةِ، و(نَحْسُهُ): مَرْفُوعٌ بِشَيْءٍ في مَعْنَى (مُتَغَيِّبٍ)، يُفَسِّرُهُ (مُتَغَيِّبٌ)[4].

ومِنْهُ قَوْلُهُ:

ولا بُدَّ مِنْ عَوْجاءَ تَسْرِي بِراكِبٍ إلى ابنِ الجُلاحِ سَيْرُها اللّيلَ قاصِدِ[5]

يُرِيدُونَ: قاصِدٍ سَيْرُها الليلَ.

فَإِنْ كانَ مَرْفُوعًا بِشَيْءٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ كانَ قَرِيبًا مِنَ الصَّحِيحِ، بَلْ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ لَه مَرْفُوعٌ يَتَقَدَّمُ عَلَى رافِعِهِ، وهذا يَدُلُّكَ عَلى أَنَّ الابتِداءَ وَحْدَهُ عامِلٌ في الخَبَرِ؛ احْتِرازًا مِنْ قَوْلِنا: قائِمٌ زَيْدٌ.

الثالث: أَنْ يَكُونَ اسْمًا، وإِنَّما قُلْتُ ذلكَ؛ لأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيهِ، ومُخْبَرٌ عَنْهُ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَإِنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيٍّ ما إِخالُكَ راضِيا[6]

([1]) انظر مذهب الكوفيين في: معاني القرآن للفرّاء 424/2، والتذييل والتكميل 176/6.

([2]) أي: الكوفيُون.

([3]) من الطويل، لامرئ القيس، في ديوانه بشرح السكّريّ 401/1، وط السندوبي 56، وهو من شواهد: شرح جمل الزَّجَّاجي لابن عصفور 161/1، وشرح التسهيل لابن مالك 108/2، والتذييل والتكميل 176/6.

([4]) انظر هذا التوجيه وغيرَه في: رسائل في اللغة لابن السِّيد 177– 178، والمصادر السابقة في تخريج البيت.

([5]) من الطويل، للنابغة الذّبياني، ديوانه 140، وهو من شواهد: توجيه اللمع 122، وشرح الجمل لابن عصفور 161/1.

([6]) من الطويل، منسوب إلى سَوَّار بن المُضَرِّب السّعدي في: الكامل للمبرّد 628، والحماسة الشجرية 208/1، وهو من شواهد: الخصائص 433/2، وشرح المفصل لابن يعيش 186/1، وشرح التسهيل 123/2.

ISSN : 2410-1818

فَالتَّقْدِيرُ: يُرْضِيكَ أَمْرِي، فَأَضْمَرَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، كَمَا قالَ سِيبَوَيْهِ: (إذا كانَ غَدًا فَأْتِنِي)، أَيْ: إذا كانَ الأَمْرُ غَدًا[1].

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، وإِنَّما قُلْتُ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ يُضْمَرُ، والجُمْلَةُ لا تُضْمَرُ، ولا يُخْبَرُ عَنْها، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وما راعَنِي إلَّا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدِي به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ[2]

فَفِيهِ وَجْهانِ[3]:

أَحَدُهُما: أَنْ تَكُونَ (أَنْ) مُضْمَرَةً، فَيَكُونُ الفِعْلُ مَعَها بتَقْدِيرِ المصْدَرِ، ويَدُلُّكَ عَلَى ما يُضْمَرُ: ما يَرِدُ بَعْدُ، إنْ شاءَ اللَّهُ.

وأَمَّا قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[4]، فَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ المُحَقِّقِينَ: السَّجْنُ[5]، وعِنْدَ جَماعَةٍ: الجُمْلَةُ هيَ الفاعِلَةُ[6]، وعِنْدَ البَصْرِيِّ: البَداءُ[7]، كَقَوْلِهِ:

لَعَمْرُكَ والمَوْعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ بَدَا لَكَ مِنْ تِلْكَ القَلُوصِ بَداءُ[8]

([1]) الكتاب 224/1، وعبارة سيبويه: ((إذا كان غدا فأتني، كأنَّه ذَكر أمرًا؛ إمَّا خُصومةً وإمَّا صُلحًا، فقال: إذا كان غدا فأتني)).

([2]) من الطويل، منسوب إلى معاوية بن خليل النصري، من بني أسد، انظر: خزانة الأدب 584/8، نقلا عن النوادر لابن الأعرابي، ولم أجده في مطبوعة النوادر، وهو من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش 40/4، والتذييل والتكميل 55/1- 56، 174/6، ومغني اللبيب 559.

([3]) انظر الوجهين في: الخصائص 434/2.

([4]) سورة يوسف، الآية 35.

([5]) في معاني القرآن للفراء (31/2) ما يدلُّ على أن الفاعل هو: جملةُ (ليسجُنُنَّهُ)، وانظر: البسيط للواحدي 109/12.

([6]) يُنسب هذا القول إلى سيبويه، انظر: الكتاب 109/3- 110، وإعراب القرآن للنحاس 447.

([7]) انظر الآراء في المسألة في: إعراب القرآن للنحاس 447، والبسيط لواحدي 109/12، والدر المصون 494/6.

([8]) من الطويل، منسوبٌ إلى محمد بن بشير الخارجيّ في: الأغاني 123/16، ومجموع شعره (ضمن: شعراء أمويون) 171/2. ومنسوبٌ إلى الشمّاخ في المحكم 141/10، وهو في ملحق ديوانه 427. والبيت من شواهد: كتاب الشعر 225/1، وأمالي ابن الشجريّ 37/2، وشرح التسهيل 122/2.

ISSN : 2410-1818

فالمُظْهَرُ هُنا هُوَ المُضْمَرُ فيهِ[1].

والثَّاني: في تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ في الفِعْلِ ضَمِيرٌ عائِدٌ إِلى مُتَقَدِّمٍ مَذْكُورٍ، والجُمْلَةُ: في مَوضِعِ الحالِ.

والخامِسَةُ: أَنْ يَكُونَ اسمًا مُتَمَكِّنًا؛ احترازًا مِن الظَّرفِ غَيرِ المتمَكِّنِ، والمصدَرِ غَيرِ المتمَكِّنِ - ولا أَعني بِالمُتَمَكِّنِ: المُعْرَبَ، وإِنَّما أَعني به: المُتَصَرِّفَ بالإِخبارِ عنه - لأَنَّهما لا يَرفَعانِ. فأَمَّا قولُه تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[2]؛ فالأَولى مِن القَولَين: النَّصبُ، على أنْ يكونَ الفاعلُ مُضمَرا، أَيْ: أَمرُكم.

السّادسةُ: ألّا يكونَ شَرطًا ولا استفهامًا؛ لأَنَّهما لا يَتقدَّمُهُما عامِلُهُما؛ إلّا أنْ يكونَ ابتداءً، أو حرفَ جرٍّ؛ للضّرورة، أو إضافةً.

السّابعةُ: ألّا تُغَيِّرَ له صيغةُ الفعلِ؛ احترازًا مِن بناءِ الفِعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

الثّامنةُ: أنْ يكونَ الفعلُ حَديثًا عنهُ ومُسْنَدًا إليه.

فمَتى عُدِمَتْ هذه الشّرائطُ أو بَعضُها لم يَصِحَّ في الكلامِ فاعلٌ.

واعْلَمْ أنَّ الفاعلَ كالجُزءِ مِن الفعلِ؛ بدَليلِ أنّ إِعْرابَ الفعلِ قَد يَقعُ بَعدَه في قَولِكَ: (يَضْرِبانِ) وأخواتِه[3]، ألَا تَرَى أنَّ الفاعلَ هو الأَلفُ، والنُّونُ علامةٌ لِرفْعِ الفعلِ.

وأَيضًا فإنّكَ تَقُولُ: (ضَرَبْتُ)، فتُسَكِّنُ له لامَ الفعلِ، ولا تُسَكِّنُ لِقولكَ: (ضرَبَكَ زَيدٌ)، وإِنَّما كانَ كذلكَ كَيلا يَجتمعَ في الكلمةِ أَربعةُ أَحرُفٍ مُتحَرِّكاتٍ.

وأيضًا فإنّك تقولُ: (ضَرَبْتُكَ)، الكافُ: ضَميرٌ مُتَّصِلٌ، ومَعنى قَولي: (مُتّصلٌ): اتّصالُه بالعامِلِ، وليسَ هو في الظّاهرِ [39/أ] مُتّصلًا إلّا بالتاءِ، الّتي هي الفاعلَةُ، فعَلِمْتَ أنَّها كالجُزءِ مِن الفعلِ.

وأَيضًا فإنّكَ إذا عَطفْتَ على الضّميرِ المرفوعِ في الفِعلِ أَكَّدتَ؛ كَيلَا يكونَ بمنزلَةِ مَنْ عَطَفَ اسْمًا عَلى فِعْلٍ، ولَيسَ كذلكَ المنصُوبُ.

([1]) يعني: الفاعلُ الظاهر في البيت – وهو (بداءُ) – هو الفاعلُ المضمر في الآية، والتقدير: (ثم بدا لهم بداءٌ)، وجملة ليسجُننه: جوابُ قَسَم محذوفٍ، والقسم وجوابه: مُفَسِّرٌ لذلكَ البداء. انظر: حاشية الصبَّان 43/2.

([2]) سورة الأنعام، من الآية: 94.

([3]) وهي الأفعال الخمسة.

ISSN : 2410-1818

وإنّما أُسْكِنَتْ لامُ الفِعلِ عِندَ النُّحاةِ؛ لأنَّ الفاعلَ قَد صارَ كالجُزءِ مِنَ الفعلِ، فَاجتَمعَ لَها أَربعةُ أَحرُفٍ مُتحرِّكاتٍ، وهذا لا يوجدُ؛ إلّا أَنْ يكونَ قَد حُذِفَ مِنهُ شَيءٌ، نحوُ: عُلَبِطٌ، والأَصْلُ فيه: عُلابِطٌ، فَلَم يَكُنْ بُدٌّ مِن تَخفيفِ أَحَدِ المتحرِّكاتِ، فالأَوّلُ لا يُمكنُ تَخفيفُهُ؛ لأَنَّهُ مَبدُوءٌ به، ولا يَحسُنُ تَسْكِينُ الثّاني في الثُّلاثيِّ الّذي لا زِيادَةَ فِيه؛ لأنَّنا به نَعرِفُ وَزْنَ الفِعلِ، ولا يُسَكَّنُ الضَّميرُ؛ لأَنّه اسمٌ على حَرفٍ واحدٍ، وهو حَرفٌ صَحيحٌ، فَلَمْ يَبقَ إلّا تَسْكينُ لامِ الكَلِمةِ[1]، وقالوا: (ضَرَبَكَ زيدٌ)، فاجتَمعَتْ أَربعةُ أَحرُفٍ مُتَحرّكاتٍ، ولم يُسَكِّنُوا لامَ الكلمةِ؛ اعتِقادًا مِنهُم أَنَّ المفعولَ مُنفَصلٌ.

ولِمُعتَرِضٍ أنْ يَعتَرِضَ في الفِعْلِ بـ(دَحْرَجْتُ)، فإنّه قد أُسْكِنتْ لامُ الكَلِمةِ؛ ولم تَجتمِعْ فيه الأَربعةُ الأَحرُفِ المتَحرّكاتِ.

والجَوابُ - عِندي - عَن هذا أَنّهم لَمّا حَصَلَ لَهمُ الاستِثقالُ في مَحَلِّ اجْتماعِها؛ أَجْرَوا غَيرَه مُجراهُ، كَمَا فُعِلَ في حَذفِ الواوِ مَعَ يَعِدُ[2]. والّذي عِندي في هذا أنّ الفعلَ أَصلُه البِناءُ، وأَصلُ البِناءِ السُّكُونُ، فلَمَّا عَرَضَتْ شُبْهَةُ قُوّةٍ حُرِّكَ، فأَعادَهُ الْمُضمَرُ إلى أَصْلِهِ، كَمَا فُعِلَ في قَولِكَ: (ضَرَبْتُمُونا)، و(ضَرَبْتُمُوهُ).

وقَد جاءَ مَع المُظْهَرِ أَشياءُ يُخالِفُها المُضمَرُ، كَما قُلتَ في (كِلَا)[3]. وقَريبٌ مِن ذلكَ: حَوَكَةٌ وغَيَبَ[4].

وقِيلَ: لا يَصِحُّ تَقَدُّمُ الفاعلِ؛ لأَنَّهُ يَتناولُه عاملُ الابتداءِ؛ فَيَبطُلُ تَسلُّطُ الفِعْلِ عَلَيهِ وهو مَعمُولٌ لِغَيرِه، ولهذا المعنى تقول: الزّيدانِ قاما، وقام الزيدانِ.

وقَولُه: (**وأَسْنَدْتَ ونَسبْتَ ذلكَ الفعلَ إليه**)، النِّسْبةُ يُحتَملُ أنْ تكُونَ تأكيدًا للإسناد، ويُحتَمَلُ أنْ تَكُونَ النّسبةُ احترازًا مِن المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه؛ لأنّه يُسْنَدُ إليه الفِعلُ، ولَيسَ بِمَنسُوبٍ إلَيهِ.

وقولُه: (**وهو مَرفوعٌ بفعلِه**)، لَفْظٌ فيه - علَى مَذْهبه - تَسَمُّحٌ؛ لأنَّ قَولَنا: (ماتَ زيدٌ)، وَ(وَقَع الحائِطُ)، لم يَفعلْ زيدٌ والحائِطُ شَيئًا، وهُما مَرفوعانِ، وإنَّما ارتَفَعا بإسْنادِ الفِعلِ إليهما، ويكونُ الفعلُ حديثًا عنهُما. وكذلكَ تقولُ: (ما قامَ زيدٌ)، (وهل قامَ زيدٌ؟)، فَزَيدٌ: مَرفوعٌ، وقَد سَلَبْتَ عنهُ الفعلَ

([1]) بعدها في الأصل: (اعتقادا)، وهي زيادة سببها انتقال النظر إلى السطر الذي يليه.

([2]) علّةُ حذْف الواو في (يعد): أنَّهم استثقلوا وقوعَ الواو بين ياء وكسرة، فحَذَفوها، ثم أَجرَوا ذلك الحكمَ مع باقي حروف المضارعة؛ طردًا للباب، انظر: الكتاب 4/52- 53، والمقتضب 1/88، وإيجاز التعريف 192.

([3]) مراده: اختلافُ حُكم (كِلا) عند إضافتها إلى الاسم الظاهر، وإضافتها إلى الضمير.

([4]) القياس فيهما أن تُعَلّ عينُهما فيقال: حاكةٌ وغابَ، ولكن صَحَّحوا العين فيهما شذوذا.

ISSN : 2410-1818

في الأوَّل، ولم تُثبتْ لَه في الثّاني شَيئًا. وقالَ بعضُ النُّحاةِ بهذا القَولِ، واعتَلَّ لِهذا بشَيئَينِ؛ أحدُهما: أنَّ قولَك: (ما قامَ زيدٌ) بمنزلة قَولكَ: تَرَكَ زَيدٌ القِيامَ، والثّاني: أنّ الإيجابَ خاصَّةً[1]، وقَد ثَبَتَ لَها الرَّفعُ، والنَّفْيُ والاستفهامُ يَدخُلانِ عَلَى الإيجابِ؛ فَأَبقَيا ما كانَ لَه مِن الإعرابِ عَلَيهِ، ويَدُلُّكَ علَى صِحَّةِ هذا أنَّ الحرفَ النَّافيَ وحَرفَ الاستِفهامِ لم يَلِيا الفاعِلَ؛ وإنَّما وَلِيا الفِعْلَ، ولَيسَ لَهما فيه عَمَلٌ.

ثُمّ عادَ عُثمانُ عَن قَولِه وقالَ: (**وحَقيقَةُ رَفْعِه بالحَديثِ عَنهُ وإسْنادِ الفعْلِ إليه**)، وهذا هُو مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ، فالعامِلُ الآنَ: المَعْنَى، وهو إسْنادُ الفِعْلِ الّذي صارَ به فاعِلًا؛ لا اللَّفْظُ، فَإنَّ الأَلْفاظَ دَلائِلُ عَلَى المَعاني، والتَّرتِيبُ في النّفْسِ هو الّذي عَمِلَ، لا اللّفْظُ، ولكنَّ اللَّفْظَ عَلامةٌ له، فقَولُهُ: (**والحَديث عَنهُ**) لا حاجَةَ إليهِ؛ لأَنَّ الإسْنادَ يُغْني عَنهُ.

وقولُه: (**والواجِبُ وغَيرُ الواجبِ في ذلكَ سَواءٌ**)، الواجبُ: هو الّذي لم يَتَطَرَّقْ عَليهِ نَفْيٌ ولا شَكٌّ ولا مَعْنًى غيرَ مَعْنى الوُجُوبِ، وغيرُ الواجبِ هو النَّفْيُ والاستِفْهامُ وما شابَهَهُما، وإنّما كانَ الحُكْمُ فيهِما واحِدًا؛ لأنَّ الإعْرابَ لَمَّا[2] ثَبَتَ لَهُما في حالَةِ الإيجابِ بِصُورَةٍ؛ بَقِيَ فيهِ عَلَى حالِها في النَّفْيِ والاستِفْهامِ، وسِيبويهِ قالَ في بَعْضِ كَلامِه: إنَّ الواجِبَ: الماضي، وغَيْرُ الواجِبِ: الْمُستَقْبَلُ، فَقالَ في (إذْ): ((ولَكِنْ إنَّما تَقَعُ في الواجِبِ))[3]، يَعْني الماضِي، ولم يَقْصِدْ عُثمانُ إلّا ما قُلْنا أَوّلًا[4]؛ لأَنَّهُ قَد فَسَّرَه فَقالَ: (**تَقُولُ في الواجِبِ: قامَ زَيْدٌ، وفي غَيرِ الواجبِ: ما قامَ زَيدٌ، وهَلْ قامَ زَيدٌ**)[5]، وَعَلَى هذا نَصَّ الفارِسِيُّ في الإيضاحِ[6]. [39/ب] وقَولُ مَنْ قالَ: الواجِبُ: الماضِي، هُو مَذْهَبٌ، لَكِنْ في غَيرِ هَذا الْمَوضِعِ.

واعْلَمْ أنَّ مَرْتَبَةَ الفاعِلِ التَّقَدُّمُ على المفعولِ، ألَا تَرَى أنَّكَ إذا أَضْمَرتَهما قَدّمْتَ الفاعِلَ فقُلتَ: ضَرَبْتُكَ، وكذَلكَ إذا كانا مَقْصُورَينِ لَيس لَهما فارِقٌ، نَحوُ قَولِكَ: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى، وكَذَلكَ

([1]) كذا ظهر لي وجهُ قراءتها، وهي مثبتة من الحاشية، وموضعها في السطر كلمة: (حاشية)، ضُرِب عليها بقلم مُغاير، وفوقها خَرْجة تُشير إلى الحاشية اليُمنى، حيث كلمة (خاصة)، وفي شرح اللمع لابن برهان 41/1: ((وذلك أنَّ الإيجاب حاشية، والسلب الحاشية الأخرى المقابلة لها ....))، فهذا يُشبه ما أُثبت في السطر.

([2]) مثبة من الحاشية.

([3]) الكتاب 107/1، بتصرّف، وعبارته: ((ولكن (إذ) إنَّما يقع في الكلام الواجب))، وانظر أيضا: 232/4. وفي تسمية المضارع: غير الواجب انظر: 105/3، 516.

([4]) وهو قوله في أول هذه الفقرة: ((الواجب: هو الّذي لم يَتَطَرَّقْ عَليهِ نَفْيٌ ولا شَكٌّ ... الخ)).

([5]) يُلاحظ هنا اختلافُ نَقْلِه لكلام ابن جني عَمَّا نَقَلَه أَوّلَ كلامه في باب الفاعل.

([6]) الإيضاح العضدي 106.

ISSN : 2410-1818

إذا كانا مَبْنِيَّيْنِ، كَقَولكَ: ضَرَبَ مَنْ في الدَّارِ مَنْ في السُّوقِ، فإنْ كانَ في الكَلامِ قَرِينَةٌ لم ❖❖❖[1] كَقَولِكَ: (أَكَلَ كُمَّثْرَى يَحْيَى)، و(ضَرَبَتْ يَحْيَى سُعْدَى)، و(ضَرَبَتِ الَّذي في الدَّارِ الَّتي في السُّوقِ). وسِيبَوَيهِ يقُولُ: ((وإنَّما يُقَدِّمُونَ في كَلامِهِمْ ما هُمْ بِبَيانِهِ أَعْنَى، وهُمْ بِهِ أَهَمُّ، وإنْ كانا جَمِيعًا يَعْنِيانِهِمْ ويُهِمَّانِهِمْ))[2]، وكانَ ظاهِرُ هَذا القَولِ أَنَّهُ لا رُتْبَةَ لأَحَدِهِما عَلَى الآخَرِ، وهذا يُفْسِدُهُ اتِّصالُ ضَمِيرِ الْمَفْعولِ بالفاعِلِ، وامتِناعُ تَقَدُّمِهِ، واتِّصالُ ضَمِيرِ الفاعِلِ بِالْمَفْعُولِ، وجَوازُ تَقَدُّمِهِ، وإنْ كانَ الأَخْفَشُ قَدْ أَجازَهُ، وعُثْمانُ أَيْضًا، فَهذا شاهِدٌ لَهُما[3].

فإنْ قِيلَ: فَلِمَ رَفَعْتُمُ الفاعِلَ ونَصَبْتُمُ الْمَفعُولَ؟، فَالجَوابُ: لِلْفَرْقِ. فإنْ قِيلَ: فَأَنْتُمْ تَقُولُونَ في اللّازِمِ: (قامَ زَيْدٌ)، فَتَرْفَعُونَ (زَيدًا)، ولَيسَ مَعَهُ مَفْعُولٌ، فَالجَوابُ: أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ الفَرْقُ في المكانِ الْمُلْبِسِ لَزِمَ ذَلكَ الإعْرابُ لَهُ[4] في كُلِّ مَكانٍ، وأَيضًا فَكُلُّ لازِمٍ يَتَعَدَّى إلى الْمَصْدَرِ والزَّمانِ والمكانِ والمفعُولِ مِنْ أَجْلِهِ والمفْعُولِ مَعَهُ والحالِ، فَوُقُوعُ الفَرْقِ حَسَنٌ، وإنْ كانَ يُعْلَمُ باللّفْظِ.

وفي [عِلَّةِ][5] استِحْقاقِهِ الرَّفْعَ خِلافٌ بَينَ العُلَماءِ، قالَ الخَلِيلُ: فِعْلُ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ الْمُشاكَلَةِ في الْمَنْزِلَةِ والْمَرْتَبَةِ؛ لأَنَّ الفاعِلَ أَسْبَقُ مِنَ المفعُولِ في اتِّصالِ الفِعْلِ، فَأُعْطِيَ أَوَّلَ الحَركاتِ؛ وهيَ الضَّمَّةُ، والضَّمَّةُ أَسْبَقُ إلى الرؤية. وقالَ الخَلِيلُ أَيضًا: فُعِلَ ذلكَ لِضَرْبٍ مِنَ الْمُعادَلَةِ في الكَثْرَةِ والقِلَّةِ، يَعْني أنَّ الفاعِلَ قَليلٌ؛ والضَّمَّةَ ثَقِيلَةٌ، والْمَفعولاتُ كَثِيرَةٌ؛ والفَتحَةُ خَفِيفَةٌ، فَقَرَنًا القَلِيلَ بالثَّقِيلِ، والكَثِيرَ بالخَفِيفِ؛ لِيَعْتَدِلا.

وقال ثَعْلَبٌ: فُعِلَ ذَلكَ لِضَرْبٍ مِنَ الْمُناسَبَةِ في الضَّعْفِ والقُوَّةِ، يَعْني أَنَّ الفاعِلَ قَوِيٌّ؛ لِتَسَلُّطِهِ عَلَى المفْعولِ؛ فَقُرِنَ بِأَقْوَى الحَرَكَتَيْنِ؛ وهيَ الضَّمَّةُ؛ لِمَا يَتَطَرَّقُ عَلَيها مِنَ الإشْمامِ الّذي لا يَتَطَرَّقُ في الفَتْحَةِ والكَسْرَةِ، والمفْعُولُ ضَعِيفٌ؛ لِلْغَناءِ عَنهُ؛ فَقُرِنَ بِأَخَفِّهِما؛ وهِيَ الفَتْحَةُ.

([1]) موضع كلمة لم يتبين لي وجهُ قراءتها.

([2]) الكتاب 34/1، بتصرف.

([3]) يأتي تفصيل الكلام في هذه المسألة ص31.

([4]) (له) مثبتة من الحاشية.

([5]) زيادة يتناسب بها الكلام مع بعده؛ لأنَّ الكلام الآتي بعده في علة رفع الفاعل، كما أنه ليس بين النحويين خلاف في كون الفاعل مرفوعا.

ISSN : 2410-1818

وقال قُطْرُبُ: فُعِلَ ذلك لِضَرْبٍ مِن الْمُشاكَلَةِ في الثِّقَلِ والخِفَّةِ، وذلكَ لأنَّ اللِّسانَ يَتَناوَلُ الفاعِلَ أَوَّلًا عِندَ نَشاطِهِ؛ فَيَحْتَمِلُ لذلكَ أَثْقَلَ الحَرَكَتَينِ؛ وهيَ الضَّمَّةُ، ويَتَناوَلُ المفعولَ عِندَ كَلالِهِ بالنِّسْبَةِ إِلَيهِ؛ فَيَتَناوَلُ أَخَفَّهُما؛ وهيَ الفَتحَةُ.

وقالَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ: فُعِلَ ذلكَ لِضَرْبٍ مِن الْمُماثَلَةِ في الْمُلازَمَةِ والْمُفارَقَةِ؛ لأَنَّ الفاعِلَ لَزِمَ طَرِيقَةً واحِدَةً؛ فَأُعْطِيَ حَرَكَةً مُلازِمَةً مُنْحَصِرَةً، والمفعُولُ مُفارِقٌ؛ فَأُعْطِيَ حَرَكَةً مُفارِقَةً هَوائِيَّةً غَيرَ مُنْحَصِرَةٍ.

وقالَ بعضُ الكُوفِيِّينَ: فُعِلَ ذَلكَ لِضَرْبٍ مِن الْمُناسَبَةِ في الفَضْلَةِ والعُمْدَةِ؛ فَأُعْطِيَ الفاعِلُ الضَّمَّةَ؛ لأَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ؛ والضَّمَّةُ تَعْتَمِدُ الشَّفَةُ علَى أُخْتِها عِندَ النُّطْقِ بها، ولَيسَ يُحْتاجُ مَع الفَتحَةِ إلى اعْتِمادٍ علَى عُضْوٍ؛ لأَنَّها هَوائِيَّةٌ.

وقالَ ابنُ الخَيَّاطِ[1]: فُعِلَ ذَلكَ حَمْلًا للمُظْهَرِ على الْمُضْمَرِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لأَنَّهُ مَضْمومٌ[2].

وقالَ بَعضُ البَصْرِيِّينَ: فُعِلَ ذَلكَ حَمْلًا لِلفاعِلِ على الْمُبتَدَأِ؛ لأَنَّهُما مُخْبَرٌ عَنْهُما.

وقال الأَخْفَشُ: لَيسَ لِهذا تَعْليلٌ إلّا الفَرْقُ؛ لأَنَّه لَو عَكَسْتَ القَضيَّةَ تَعَيَّنَ الاعْتِراضُ أَيضًا، ولَيسَ الأَمْرُ[3] كذلكَ؛ لأَنَّ التَّرجيحَ إِنَّما وُضِعَ لِمِثْلِ هَذِهِ الأَشْياءِ[4].

والفَرْقُ بَينَ الفاعِلِ والمفْعُولِ مِنْ ثَلاثينَ وَجْهًا، ذَكَرْناها في كِتابِ الشَّامِلِ، ونَحنُ نَذْكُرُ مِنها شَيئًا يَسيرًا؛ كَيْلا يَطُولَ الكِتابُ، فَهو كِتابُ اختِصارٍ، منها: أنَّ الفاعِلَ مُلازِمٌ، والمفعُولَ فَضْلَةٌ. ومِنها: أنَّ الفاعِلَ لا يَكُونُ جُملَةً، والمفعولَ قَدْ يَكُونُ جُملةً في بابِ: (ظَننتُ) و(كانَ) و(أَعْلَمْتُ) و(سَمِعْتُ). ومِنْها: أنَّ الفاعِلَ [40/أ] لا يَتَقَدَّمُ عَلى الفِعْلِ، والمفعُولُ يَتَقَدَّمُ على الْمُتَصَرِّفِ مِنهُ إِجْماعًا. ومِنْها: أَنَّ إِعْرابَ الفِعْلِ قَدْ يَكُونُ بَعدَ الفاعِلِ في: (يَضْرِبانِ)، ولَيْسَ كَذَلكَ المفعولُ. ومِنها: أنَّ الفاعِلَ قَد يُسَكَّنُ لَهُ لامُ الفِعْلِ، ولا يُسَكَّنُ لِلمَفعولِ[5]. ومِنها: أنَّ الفاعلَ إذا كانَ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا وعُطِّفَ عَليهِ أُكِّدَ، ولَيسَ كَذلكَ المفعُولُ. ومِنها: أنَّ الفاعِلَ جِنْسٌ واحِدٌ، ولَيسَ كَذَلكَ المفعُولُ؛ لأَنَّهُ يَتَنَوَّعُ. ومِنها: أنَّ العَرَبَ

([1]) هو أبو بكر، محمد بن أحمد بن منصور، من أهل سَمَرقَند، قَدِمَ بغداد، وأخذَ عنه الفارسيُّ والزجّاجيُّ، وكان يَخلط بين المذهبَين، له: معاني القرآن، والنحو الكبير، توفي سنة 320هـ، انظر: نزهة الألباء 185، ومعجم الأدباء 2309.

([2]) يعني: تاء الفاعل في نحو: (ضَربْتُ).

([3]) (الأمر) مثبتة من الحاشية.

([4]) انظر علل رفع الفاعل التي ذكرها في: علل النحو للوراق 269، وشرح السيرافي 260/1، والمرتجل 118، وأسرار العربية 87، واللباب 152/1، وشرح المفصل لابن يعيش 175/1.

([5]) تقول: (ضَرَبْنا) فتُسكِّنُ آخر الفعل إذا أعربتَ (نا) فاعلا، وتقول: (ضَرَبَنا)، فلا تُسكِّن آخر الفعل إذا أعربت (نا) مفعولا.

ISSN : 2410-1818

قَدْ نَسَبَتْ إلى الفِعلِ والفاعِلِ - عِندَ يُونُسَ - فَقالَتْ: كُنْتِيٌّ[1]، ولَيسَ كَذلِكَ المفعُولُ. ومِنْها: أَنَّ الفاعِلَ إذا أُضِيفَ إلى ضَمِيرِ المفعُولِ لَزِمَ تَقَدُّمُ المفعُولِ، ولَيسَ كَذلكَ ضَمِيرُ الفاعِلِ إذا اتَّصَلَ بالمفعُولِ. ومِنها: أَنَّ العَلامَةَ الَّتي لِلتَّأْنِيثِ تَلْحَقُ الفِعْلَ عَلامَةً لِلفاعِلِ، ولا تَلْحَقُهُ عَلامَةً لِلمفعولِ. ومِنها: أنَّ الفاعلَ يُضْمَرُ ولا يُحْذَفُ؛ إلّا عِندَ الكِسائِيِّ[2]؛ في مَوْضِعٍ سَيُبَيَّنُ إنْ شاءَ اللّهُ، والمفعُولُ يُحذَفُ ولا يُضْمَرُ. ومنها: أنَّ الفاعلَ إذا تَقَدَّمَ صارَ مُبْتدَأً، وليسَ كذلكَ المفعولُ. ومنها: أنَّ التَّعَجُّبَ مَعْنًى يَخْتَصُّ بالفاعِلِ؛ لا بالمفعُولِ، و(ما أَجَنَّهُ) مُتَأَوَّلٌ[3]. ومِنها: أنَّ مَرتَبَةَ الفاعِلِ قَبلَ مَرتَبةِ المفعولِ. ومنها: أنَّ العَرَبَ قَد اشْتَقَّتْ مِنَ الفِعلِ والفاعِلِ، ولَم تَشْتَقَّ مِن الفِعلِ والمفعولِ؛ فَقالتْ: لا تمنده[4]. ومِنها: أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ يُلْحِقُ الفِعلَ عَلامَةَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ للفاعِلِ، ولا يُلْحِقُها للمفعولِ.

واعْلَمْ أنَّ الفعلَ عَلى ثَلاثِ مَراتِبَ:

مَرتَبَةٌ لا يَجُوزُ إِضْمارُهُ فِيها، نَحْوُ قَولكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، مُبتَدِئًا.

ومَرتَبةٌ لا يَجوزُ إِظْهارُهُ، نَحوُ: (أَخَذْتُهُ بِدرْهَمٍ فَصاعِدًا)[5]، و(أَمّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ)[6]، و(يا عبدَاللّهِ)، و(افْعَلْ ذاكَ إمّا لا)، و(مَرْحَبًا وسَهْلًا). و(مَنْ أَنتَ زَيدًا).

ومَرتَبةٌ يَجُوزُ إِضْمارُهُ وإِظْهارُهُ، نَحوُ قَولكَ لِمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا، أوْ كانَ يَنْظُرُ مَعَكَ إلى الهِلالِ: (الهِلالَ واللّهِ)، و(القِرْطاسَ يا فُلانُ).

([1]) في الصحاح (كون): ((يقال للرجل إذا شاخَ: كُنْتِيٌّ؛ كأنَّه نُسِب إلى قوله: كنتُ في شبابي كذا وكذا))، وهي نسبة شاذَّة، انظر: ارتشاف الضرب 600/2.

([2]) انظر رأيه في: التذييل والتكميل 108/10، والمساعد 396/1.

([3]) انظر: سفر السعادة 583/2، 585.

([4]) كذا رسْمُها، ولم يظهر لي وجهُ قراءتها.

([5]) انظر: الكتاب 290/1.

([6]) انظر: الكتاب 7/3، والخصائص 380/2.

ISSN : 2410-1818

قالَ أَبُو الفَتْحِ: ((**واعلَمْ أَنَّ الفعْلَ لَا بُدَّ لَهُ منَ فاعلٍ**[1]**, ولا يَجوزُ تَقَدُّمُ**[2] **الفاعلِ على الفعْلِ، فَإِنْ لم يَكُنْ مُظْهَرًا بَعْدَهُ فَهو مُضْمَرٌ فيه**[3]، **تَقولُ: (زيدٌ قامَ)، فـ(زَيدٌ) مَرْفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ، وَفِي (قامَ) ضَمِيرُ زَيدٍ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِه**))[4].

قالَ سَعِيدٌ: قَولُهُ: ((**الفعلُ لا بُدَّ لَه منْ فاعلٍ**))، هو كَما ذَكَرَ؛ وذَلِكَ لأَنَّ الفِعلَ مُسْنَدٌ، والمسنَدُ لا بُدَّ لهُ مِنْ مُسنَدٍ إِليهِ، أو تَقولُ: هو خَبَرٌ، والخبَرُ لا بُدَّ له مِن مُخْبَرٍ عَنهُ، وكذلكَ المبتَدَأُ؛ حاجَتُه إلى الخَبَرِ بِمَنزِلَةِ حاجَةِ الفاعلِ إلى الفِعْلِ، إِلّا أَنَّ خَبَرَ المبتَدَإِ قَدْ يُحْذَفُ، والفعلُ لا يُحذَفُ؛ إلّا وفي الكَلامِ ما يُفَسِّرُهُ، أو قَرِينَةٌ تكونُ دالَّةً عليه؛ كـ(إِنْ) و(هَلّا)، والمبتَدَأُ قَد يُحْذَفُ، والفاعِلُ لا يُحذَفُ؛ كَما سَبَقَ؛ لأَنَّ خَبرَ المبتَدَإِ اسْمٌ، والاسْمُ يَسْتَقِلُّ بالوُجُودِ، والفعلُ لا يَسْتَقِلُّ بالوُجُودِ مِنْ غَيرِ وُجُودِ الفاعِلِ؛ لأَنَّه اسْمٌ.

واعْلَمْ أنَّ الفاعلَ على ثَلاثِ مَراتِبَ: فاعلٌ في اللَّفْظِ والمعْنَى، نَحوُ قولكَ: (قامَ زَيدٌ). وفاعلٌ في اللَّفْظِ دُونَ المعنَى، نحوُ قولِكَ: (ماتَ زيدٌ). وفاعلٌ في المعنَى دُونَ اللَّفظِ، نحوُ قولكَ: (أَعجَبَني قِيامُ زَيدٍ)، و(ضارِبُ زَيدٍ عَمْرًا).

قولُه: ((**ولا يَجوزُ تَقَدُّم الفاعلِ على الفعلِ**))، قَدْ سَبَقَ ذِكْرُه.

وقوله: ((**فَإِنْ لم يَكُنْ مُظْهَرًا بَعْدَه فَهو مُضْمَرٌ فيه**))، صَحِيحٌ؛ لأَنَّه إذا ثَبَتَ أنَّ الفِعلَ لا بُدَّ لَه مِن فاعلٍ؛ مِنْ طَرِيقِ المعْنَى ومِنْ طَرِيقِ هذا العِلْمِ؛ فَلا بُدَّ مِنْهُ، فَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ المعنَى؛ فَلِأَنَّ الفعلَ لا يَسْتَقِلُّ بالوُجُودِ مِنْ غَيرِ فاعلٍ، وأَمَّا [مِنْ][5] طَرِيقِ الإِعْرابِ فَهو عامِلٌ، ولا يَسْتَقِيمُ وُجُودُ العامِلِ النَّحْوِيِّ مِنْ غَيرِ وُجُودِ الْمَعْمُولِ، فَهو بِمَنزِلَةِ حَرْفِ الجرِّ، وحُرُوفُ الجرِّ لا بُدَّ لَها مِن مَجْرورٍ، وإذا كانَ كذلكَ ولم يُوجَدْ مُظْهَرًا فهو مُضْمَرٌ فيه، والمضْمَرُ لا يكونُ إلّا بَعدَ العِرْفانِ، والظَّاهِرُ قَدْ أَغْنَى عَنِ البَيانِ.

([1]) في مطبوعة اللمع: (الفاعل).

([2]) في مطبوعة اللمع: (تقديم).

([3]) بعدها في مطبوعة اللمع زيادة: (لا محالة).

([4]) اللمع 79- 80.

([5]) زيادة يقتضيها السياق.

ISSN : 2410-1818

ومِمَّا يَدُلُّكَ على أَنَّهُ مُضْمَرٌ فيهِ أَنَّكَ إذا ثَنَّيْتَ أَظْهَرْتَ أَلِفًا، وإذا جَمَعْتَهُ مُذَكَّرًا آدَمِيًّا أَظْهَرتَ واوًا، وإنْ كانَ مُؤَنَّثًا أَظْهَرْتَ نُونًا[1]. وإنَّما لم يَظْهَرْ إذا كانَ مُفْرَدًا، وظَهَرَ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ؛ [40/ب] لأَنَّهُ قَد ثَبَتَ أَنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ له مِن فاعِلٍ، فَأَمَّا ادِّعاءُ فاعِلَينِ فَيَحْتاجُ إلى دَليلٍ؛ كَما تَقُولُ: هذا الحائِطُ بَناهُ صانِعٌ، فَلا يَحتاجُ إلى بُرْهانٍ، فإنْ ادَّعَيْنا أَنَّه بَناهُ صانِعانِ احْتِيجَ إلى بُرْهانٍ، وكذلكَ الجَمْعُ.

واعْلَمْ أنَّ الفاعِلَ على ضَرْبَيْنِ: مُظْهَرٌ ومُضْمَرٌ، فَالْمُظْهَرُ على ضَرْبَينِ: أَحَدُهما: أَنْ يَعْرَى مِن حَرفِ جَرٍّ؛ نَحو: (قامَ زَيدٌ). والثَّاني: أَنْ يَكونَ فيهِ حَرْفُ جَرٍّ؛ وهو على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ لا بُدَّ مِنْ وُجُودِهِ، وضَرْبٌ أَنتَ في وُجُودِهِ وحَذْفِهِ مُخَيَّرٌ، فالأَوَّلُ: المَوْجُودُ في التَّعَجُّبِ الذي بِصيغَةِ الأَمْرِ؛ نحو: (أَحْسِنْ بِزَيدٍ). والثاني: الموجُودُ في النَّفْيِ، نَحو: (ما جاءَني مِنْ رَجُلٍ). ويَلْحَقُ بهذا القِسْمِ قِسْمٌ في الإيجابِ؛ نَحو قولِه تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[2]، كقَولِ الشَّاعِرِ:

.... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيا[3]

وقَولِهِ:

مَهْما لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ[4]

([1]) تقول في حال التثنية: (الزيدان ذهبا)، وفي حال الجمع: (الزيدون ذهبوا)، وفي حال التأنيث: (الهندات ذهبنَ)، وأمَّا في حال الإفراد فلا يظهر الضمير، تقول: (زيدٌ ذهب).

([2]) سورة النساء، من الآية: 79.

([3]) عجز بيت من الطويل، وصدره:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غاديَا ....

وهو لسُحَيم عبد بني الحَسْحاس، انظر: ديوانه 16، والأشباه والنظائر للخالديين 19/2، والحماسة البصرية 1064. وساقه المؤلِّفُ للاستدلال به على أنَّ الباء في الآية حرف جرٍّ زائد، ولفظ الجلالة فاعل، بدليل مجيء الفاعل في البيت، وهو الشيب، بدون الباء. والبيت من شواهد: سر صناعة الإعراب 141، وأسرار العربية 140، وشرح التسهيل لابن مالك 34/3.

([4]) من السَّريع، منسوبٌ إلى عمرو بن ثعلبة بن مِلْقط الطائي في: النوادر لأبي زيد 267، ومعجم الشعراء 57– 58. ومعنى: مهما ليه: استفهام بمعنى: ما لي، أي: ما لي الليلة ما لي؟، وهو استفهام مرادٌ به التعجُّب، انظر: النوادر 169، وشرح التسهيل 69/4. والبيت من شواهد: شرح التسهيل 153/3، وارتشاف الضرب 1701– 1702، والجنى الداني 50– 51.

ISSN : 2410-1818

أي: نَعْلايَ. وقَولِهِ:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنباءُ تَنمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[1]

وأَجازَ الأَخْفَشُ زِيادَةَ (مِنْ) في الإِيجابِ[2]، كقولِه:

وَكَأَنَّمَا ينْأَى بِجَانِبِ دَفّها الْـ وَحْشِيّ مِنْ هَزِجِ العَشِيّ مُؤَوَّمِ[3]

وأَمَّا الذي يُسْنَدُ ولا حَرْفَ فيهِ[4]؛ فهو الأَكْثَرُ، نحوُ: (قامَ زَيدٌ).

والْمُضْمَرُ على ثَلاثةِ أَضْرُبٍ[5]:

أحَدُها: أَنْ يَكونَ قَدْ جَرَى ذِكْرُه، نحوُ: زَيدٌ قامَ، وكقَولِهِ:

مِثْلُ القَنا سَحَجَ الثِّقافُ كُعُوبَهُ فاهْتَـزَّ، فيه لُدُونَةٌ وذُبُـولُ[6]

أَيْ: فاهتَزَّ القَنا.

والثَّاني: أَنْ يكُونَ الحالُ دالَّةً عليه، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾[7]، و﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾[8]، يُريدُ بالأَوَّلِ: الشَّمْسَ، وبالثَّاني: الأَرْضَ.

([1]) من الوافر، منسوب إلى قيس بن زهير العبسي، انظر: النوادر 523، ومجموع شعره (ضمن كتاب: دراسات في الأدب الجاهلي 292). وهو من شواهد: البديع لابن الأثير 102/1، وشرح المفصل لابن يعيش 45/8، وشرح التسهيل 153/3.

([2]) وهو مذهب الكسائي والكوفيين أيضا، انظر: المسائل البصريات 247/1، والتذييل والتكميل 147/11.

([3]) من الكامل، لعنترة بن شدّاد، من معلّقته، انظر: ديوانه 202، وشرح القصائد العشر للتبريزي 284. ومعنى دفها الوحشي: جانبها الأيمن، والهزج: الصوت، والمؤوَّم: القبيح الرأس العظيمُهُ، انظر: شرح الزوزني 398. والشاهد فيه: دخول (مِنْ) زائدةً على الفاعل في الإيجاب، وهو – عند البصريين – محمولٌ على الضرورة، انظر: ضرائر الشعر 64، والتذييل والتكميل 147/11. والبيت من شواهد: كتاب الشعر 445، والمسائل البصريات 246، وارتشاف الضرب 2394.

([4]) يعني: حرف جرٍ.

([5]) ذكر هذه الأضْرب بإطناب وتوسُع: أبو علي في كتاب الشعر 445– 469، وانظر أيضا: البديع لابن الأثير 102/1.

([6]) من الكامل، لجرير، في ديوانه 93، ونقائض جرير والأخطل 182. وهو من شواهد كتاب الشعر 446.

([7]) سورة ص، من الآية: 32.

([8]) سورة الرحمن، آية: 26.

ISSN : 2410-1818

الثالث: أنْ يكونَ مُضْمَرا لا يُسْتَعْمَلُ إِظْهارُه، ولكنْ يُفَسَّرُ، كفاعلِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ)؛ إذا لم يكُنْ في الألفِ واللامِ، ولا مُضافًا إليها، ولا ما، نحوُ: (نِعمَ رَجُلًا زَيدٌ)، والفاعلِ في (ضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيدًا)، عِنْدَ البَصْرِيّ[1].

قالَ أَبُو الفَتْح: ((**فَإِنْ خلا الفعْلُ منَ الضَّمِيرِ لم تَأْت فيه بِعلامة تَثْنِيَةٍ وَلَا جمعٍ؛ لأَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهِ، تَقول: (قَامَ زيدٌ)، وَ(قَامَ الزَّيْدَانِ)، وَ(قَامَ الزَّيدُونَ)، كُلُّهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي (قَامَ)، فِي نُسْخَةٍ: كُلُّهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي (قَامَ)**))[2].

قال سَعيدٌ: الفِعْلُ إذا كانَ مُسْنَدًا إلى اسمٍ مُظْهَرٍ، وكانَ الْمُظْهَرُ مُثَنًّى أو مَجمُوعًا؛ لم يُلْحَقْ له عَلامَةٌ؛ لأَنَّ التَّثْنِيَةَ والجَمْعَ مَعانٍ تُفارِقُ، فَلَمَّا كانَ مُفارِقًا لم يَلْزَمْ له عَلامَةٌ، والفِعْلُ في نَفْسِهِ جِنْسٌ يَقَعُ على القَليلِ والكَثيرِ فَلا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، فَإذا كانَ كذلكَ لم يَفْتَقِرْ إلى تَثْنِيةٍ ولا جَمْعٍ، فَهو يَجْرِي على المُثَنَّى والمجمُوعِ كما يَجْرِي على المُفْرَدِ.

وبَعْضُ العَرَبِ يُلْحِقُ الفِعْلَ عَلامَةً للتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ المُظْهَرَينِ، ويقُولُ: هو مَعنًى زائدٌ على المفرَدِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلتَ: (قامَ)؛ لم يُعْلَمْ عِدَّةُ الفاعِلِ، والبَيانُ في اللَّفْظِ أَحْسَنُ مِنَ الإِبْهامِ. وقَريبٌ مِنْ هذا قَولُهم: (زَيدٌ هو الْمُنْطَلِقُ)؛ لِيُفَرَّقَ بينَ الوَصْفِ والخَبَرِ.

ويَحْتَجُّ صاحِبُ هذه اللُّغَةِ بقَولِه تَعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[3]، وقَولُه تَعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[4]، وقالَ الشَّاعِرُ:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـــ ـــلِ قَـوْمِي وَكُـلُّهُمُ أَلْوَمُ[5]

([1]) انظر: المقتضب 113/3، والأصول 674/2، والبديع 102/1، والتذييل والتكميل 100/7.

([2]) اللمع 80.

([3]) سورة المائدة، من الآية: 71، والآية في الأصل: (فعموا) بالفاء، وهو خطأ.

([4]) سورة الأنبياء، من الآية 3.

([5]) من المتقارب، منسوب إلى أحيحة بن الجلاح الأوسي، وهو في: الأزمنة والأمكنة 305/2، ومحاضرات الأدباء 509/4، وديوانه 71، ويُنسب إلى أمية بن أبي الصلت، وهو في ملحق ديوانه 554 (ما أنشد لأمية وليس له). وهو من شواهد: سرّ صناعة الإعراب 629، وأمالي ابن الشجري 201/1، وارتشاف الضرب 1082، ومغني اللبيب 478.

ISSN : 2410-1818

كَذا يَرْوِيهِ الفَرَّاءُ: بالميمِ[1]، والبَصْرِيُّ يَرْوِيهِ باللّامِ: يَعْذُلُ[2]. وقالَ:

أُلْفِيَنَّا عَيْناكَ عِنْدَ القَفَا ....[3]

وقالَ الشَّاعِرُ:

وَلكِـنْ دِيافِيٌّ أَبُـوهُ وأُمُّـــهُ بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ[4]

وهذا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عِندَنا على البَدَلِ، فالواوُ مِن ﴿ عَمُواْ وَصَمُّواْ ﴾: ضَمِيرُ اليهُودِ الَّذِينَ نَزَلَتْ فيهم هذِهِ الآيةُ، والواوانِ: بَدَلٌ مِنهُم، وكَثِيرٌ: بَدَلٌ مِنَ الواوِ.

وأَمَّا قَولُهُ: ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ فَيجُوزُ فيهِ عِدَّةُ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الواوُ ضَمِيرًا لـ(النَّاسِ) في قَولِهِ تَعالى: ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾[5]، ويكونَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بَدَلًا مِنَ الواوِ.

والثاني: أَنْ يَكونَ مُرْتَفِعًا على أَنَّهُ خَبَرُ مُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ.

والثّالثُ: أَنْ يكونَ مُنتَصِبًا على الذَّمِّ.

([1]) انظر: معاني القرآن للفراء 316/1.

([2]) أورَد هذه الروايةَ السِّيرافيُّ في شرح كتاب سيبويه 366/2، وهي الصواب؛ لأنَّ قافيةَ الأبيات لاميَّةٌ؛ كما ذكر السيرافيُّ، وكما وردت في مصادر التخريج، وانظر أيضا: شرح أبيات مغني اللبيب 132/6.

([3]) صدر بيت من السَّريع، وعجزُه:

.... أَوْلَى فَأَوْلَى لكَ ذا واقِيَهْ

منسوبٌ إلى عمرو بن ثعلبة بن مِلْقط الطائي في: النوادر لأبي زيد 268، واشتقاق أسماء الله عزّ وجلّ للزّجّاجي 462، وهو من شواهد: شرح السيرافي 149/1، وشرح المفصّل لابن يعيش 160/3، والتذيل والتكميل 204/6.

([4]) من الطَّويل، للفرزدق في: ديوانه 50، وطبقات فحول الشعراء 329، ومعنى ديافي: منسوبٌ إلى دِياف؛ قريةٌ بالشام يسكنها النبط، والسليط: الزيت، انظر: خزانة الأدب 235/5– 236. والبيت من شواهد: الكتاب 40/2، ومعاني القرآن للأخفش 268/1، وأمالي ابن الشجري 201/1.

([5]) سورة الأنبياء، من الآية: 1.

ISSN : 2410-1818

والرَّابعُ: أنْ يكونَ مَوضِعُه جَرًّا على البَدَلِ مِنَ (النَّاسِ).

والخامِسُ: أَنْ يكونَ مُبتَدَأً، وخَبَرُهُ: ﴿وَأَسَرُّواْ﴾. ومِنهُ قَولُهم: الْتَقَتا حَلَقَتَا الْبِطَانِ.

وأَمَّا البيتُ الأَوّلُ: فالبَدَلُ في: (قَوْمِي)، وكذلكَ البَيتُ الثَّاني والثَّالثُ[1]. [41/أ] وأمَّا قَولُه:

ذَرِينِي لِلْغِنَى أَسْعَى فَإِنِّي رأَيتُ النَّاسَ شَرُّهم الفقيرُ

وأَهْوَنُهم وأَحْقَرُهم عَلَيْهِ وإِنْ كانا لَهُ نَسَبٌ وخِيرُ[2]

فالأَحْسَنُ أنْ تكونَ الأَلِفُ عَلامَةً لا اسْمًا؛ لأَنَّه لا يَعُودُ إلى شَيْءٍ، وقَد ذُكِرَ عنِ العرَبِ: (أَكَلُوني البَراغِيثُ)[3]، فيَجُوزُ أنْ يكونَ هذا مَحْمُولًا عليهِ، وفيه شُذُوذٌ؛ بجَعْلِهِم الواوَ عَلامةً لِما لا يَعْقِلُ، والجَمْعَ قبلَ الفاعِلِ الظَّاهِرِ، وجَعْلِ القَرْصِ أَكَلًا.

وقِيلَ: إِنَّما لم يَلْزَمِ التَّثْنِيَةَ والجَمْعَ عَلامَةً؛ لأَنَّ مِنْ كَلامِهِم التَّقْدِيمَ والتَّأْخِيرَ؛ فَخافُوا اللَّبْسَ، ولَو ثُنِّيَ الفِعْلُ إذا تَقَدَّمَ لَلَزِمَ إذا تأَخَّرَ عَلامَتانِ؛ لَهُ ولِلْفاعِلِ.

قال أبو الفتح: **((فإن كانَ فيهِ ضميرٌ قلتَ في التَّثْنِيَة: (الزَّيْدانِ قاما)، وفي الجَمْعِ: (الزَّيْدُونَ قَامُوا)[4]، فالأَلِفُ في (قاما): عَلامَةُ التَّثْنِيَةِ والضَّمِيرُ، والواوُ في (قَامُوا): عَلامَةُ الجَمْعِ والضَّمِيرُ))**[5].

قالَ سَعِيدٌ: إِنَّما ظَهَرَ ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ إلى اللَّفْظِ لأَنَّهُما مَعْنَيانِ زائِدانِ على الإفْرادِ، وقَرِيبٌ مِنْ ذلكَ الفاعلُ المذَكَّرُ إذا كانَ مُخاطَبًا؛ لا يَظْهَرُ؛ بَلْ يَسْتَتِرُ في الفِعْلِ المضارِعِ، فَإِنْ كانَ مُؤَنَّثًا مُخاطَبًا

([1]) البدل في البيت الثاني: (عيناك)، وفي البيت الثالث: (أقاربُه).

([2]) من الوافر، منسوبانِ إلى عروة بن الوَرد العبسيّ، في: البيان والتبيين 234/1، وعيون الأخبار 241/1، وهما في: ملحق ديوانه 123 (ما نُسب لعروة بن الورد وصحَّ له)، وروايته في المصادر السابقة: (وإنْ أَمْسَى له كَرَمٌ وخِيرُ). والبيت من شواهد: التذييل والتكميل 206/6، وأوضح المسالك 170.

([3]) حكاه سيبويه في الكتاب 19/1، 20.

([4]) النصُّ في مطبوعة اللمع: ((فإنْ كان فيه ضميرٌ جئتَ بعلامةِ التَّثنية والجمع، تقول: (الزيدانِ قاما)، و(الزَّيدون قاموا))).

([5]) اللمع 80.

ISSN : 2410-1818

ظَهَرَ عِندَ سِيبَوَيهِ[1]؛ فقُلْتَ: (أَنتِ تَضْرِبِينَ)؛ لأَنَّ التَّأْنِيثَ مَعنًى زائدٌ، ومَنْ زَعَمَ أَنَّ الياءَ في (تَضْرِبِينَ) عَلامَةُ تأنيثٍ، والضَّمِيرَ مُسْتَتِرٌ؛ كَما هُو في قَولِكَ: (هِندٌ قامَتْ)، وهُو الْمُبَرِّدُ[2]، أُلْزِمَ ثُبُوتَها في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ؛ كما تُثْبَتُ التَّاءُ، ولا يُقالُ: إِنَّها حُذِفَتْ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ فَتحَةٌ؛ وهيَ خَفِيفَةٌ في الياءِ.

فَإِنْ قالَ: إِنَّ تاءَ الْمُضارَعَةِ أَغْنَتْ عَنْها، قِيلَ لَهُ: فَهَلَّا أَغْنَتْ عَنها في الواحِدِ؛ فالأَلِفُ في قولِكَ: (الهِنْدانِ قامَتا)، و(الزَّيْدانِ قاما): عَلامَةُ التَّثنِيَةِ والضَّمِيرُ، والواوُ: عَلامَةُ الجَمْعِ والتَّذْكِيرِ والعَلَمِ والضَّمِيرُ.

قالَ أبو الفَتْحِ: ((**فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا جِئْتَ فِي الفِعْلِ بِعَلامَةِ التَّأْنِيث، تَقُولُ: (قَامَتْ هِنْدٌ)، وَ(قَعَدَتْ جُمْلٌ)**[3]، **فَإِنْ كَانَ التَّأْنِيثُ غَيرَ حَقِيقِيٍّ؛ كُنتَ فِي حَذْفِ العَلامَةِ وإِثْباتِها مُخَيَّرًا**[4]، **تَقُولُ: (حَسُنَتْ دَارُك)، و(اضْطَرَمَتْ نَارُك)، وَإِن شِئْتَ: (حَسُنَ دَارُكَ)، و(اضْطَرَمَ نَارُكَ)، إِلَّا أَنَّ إِلْحاقَ العَلامَةِ أَحْسَنُ**[5]))[6].

قالَ سَعِيدٌ: الْمُؤَنَّثُ عَلى ضَرْبَيْنِ: حَقِيقِيٍّ، وغَيرِ حَقِيقِيٍّ، فَالحَقِيقِيُّ: ما لَهُ ذَكَرٌ بِإِزائِهِ، أَو كانَ ذا فَرْجٍ، وغَيرُ الحَقِيقِيِّ: ما لم يَكُنْ لَه ذَكَرٌ بِإِزائِهِ، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ما لَيسَ لَه فَرْجٌ، وإِنَّما هُو شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ.

فالحقِيقِيُّ يَلْزَمُ لَهُ عَلامَةٌ. كقَولِكَ: (قامَتْ هِنْدٌ)، وإِنَّما لَزِمَتْ له عَلامَةٌ؛ لأَنَّ التَّأْنِيثَ مَعْنًى لازِمٌ؛ إِذِ الْمُؤَنَّثُ لا تُغَيَّرُ عَينُهُ فَيَصِيرُ مُذَكَّرًا، ولَيسَ كَذَلِكَ التَّثْنِيَةُ والجَمْعُ؛ لأَنَّهُ مَعْنًى مُفارِقٌ. ويَدُلُّكَ عَلى أَنَّ التَّثْنِيَةَ والجَمْعَ مَعْنًى مُفارِقٌ أَنَّ العَرَبَ قالوا: (الهِنْدانِ رَمَتا)، فَلَمْ يَرُدُّوا لامَ الفِعْلِ؛ وإِنْ كانَتِ التاءُ قَدْ تَحَرَّكَتْ لِلأَلِف؛ كَما لَم يَرُدُّوها في قَولِكَ: (رَمَتِ المرأَةُ)، فَلَمَّا لَزِمَ مَعْنَى التَّأْنِيثِ الحَقِيقِيِّ لَزِمَتْ لَهُ عَلامَةٌ.

([1]) انظر: الكتاب 19/1– 20.

([2]) انظر: المقتضب 90/2، وارتشاف الضرب 914/2.

([3]) بعدها في مطبوعة اللمع: (فالتاء: علامة التأنيث).

([4]) في مطبوعة اللمع: (كنت في إلحاق العلامة وتركها مخيّرا)

([5]) في مطبوعة اللمع: (إلا أنَّ إلحاقها أحسنُ من حذفها)

([6]) اللمع 80.

ISSN : 2410-1818

وأَمَّا الْمُؤَنَّثُ غَيرُ الحَقِيقِيِّ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي إِثْباتِ العَلامَةِ وحَذْفِها، فَمَنْ أَثْبَتَها احْتَرَمَ اللَّفْظَ؛ كَما احْتَرَمَ فِي بابِ المفعُولِ مَعَهُ ولم يُقَدِّمْهُ.

مِنْ ذَلكَ أنَّكَ إذا قُلتَ: (سيرَ بزَيدٍ)، وجَعَلْتَ المصْدَرَ قائِمًا مَقامَ الفاعِلِ، أو ظَرْفَ الزَّمانِ أو ظَرفَ المكانِ؛ كانَ الجارُّ والمجرورُ فَضْلةً، ومَعَ ذلكَ فَلا يُجيزُونَ حَذفَهُ؛ كَيلا يَبقَى الفِعْلُ بِغَيرِ فاعِلٍ مَلْفُوظٍ به، أو مُضمَرٍ يَعودُ إلى شَيءٍ مَلفُوظٍ به في الكَلامِ؛ فَيَبقَى فِعلٌ مُجَرَّدٌ، ولَيسَ بأَمرٍ ولا نَهيٍ.

ومَنْ حَذَفَ[1] حَمَلَ عَلى المعْنَى؛ لأنَّ الدَّارَ والبيتَ واحدٌ، والنَّارَ والضَّوءَ واحدٌ، وليس كذلكَ الرَّجُلُ والمرأَةُ، والنَّاقَةُ والجمَلُ، والموعِظَةُ هيَ الوَعْظُ، والصَّيحَةُ هي الصَّوتُ.

وقولُه: (**أحْسَنُ**) فيه نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ في كتابِ اللّهِ تعالى جاءَ عَلى الوَجْهَينِ، ولا يُقالُ: فيهِ شَيءٌ أَحْسَنُ مِن شَيءٍ. وقالَ **الأَخْفَشُ**: إذا قُلتَ: (ضُرِبَ به ضَرْبَتانِ)، فَأَقَمْتَ [41/ب] الضَّربَتَينِ مُقامَ الفاعِلِ لم يَلْحَقِ الفِعْلَ التَّاءُ؛ لأَنَّه مَجازٌ، ومَعَ ذَلكَ فَقَدْ فَصَلْتَ.

قال أبو الفَتْح: فَإِنْ فَصَلْتَ بَينَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ المؤَنَّثِ[2] ازْدَادَ تَرْكُ الْعَلامَةِ حُسْنًا، تَقولُ: حَسُنَ اليومَ دارُكَ، واضْطَرَمَ اللَّيْلَةَ[3] نارُكَ[4].

قال سَعيدٌ: الطُّولُ يُحَسِّنُ في الكَلامِ أَشْياءَ لا تَحْسُنُ في القِصَرِ، مِنْ ذَلكَ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ قَولِهِمْ: (ما أَنا بِالَّذِي قائِلٌ لكَ شَيئًا)، وكذلكَ أَجازُوا: (زيدٌ الَّذي ضَرَبتَ). ولم يَسْتَحْسِنوا: (الضَّارِبُ زَيدٍ عَمرٌو)، يُرِيدُونَ: الضَّارِبُه. فَمِنْ ذَلِكَ قَولُه تَعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[5]؛ لأَنَّهم

([1]) يعني: علامةَ التأنيث.

([2]) (المؤنث): ليست في مطبوعة اللمع.

([3]) في مطبوعة اللمع: (اليوم) بدل: (الليلة).

([4]) اللمع 80.

([5]) سورة البقرة، من الآية: 275.

ISSN : 2410-1818

جَعَلوا الفاصِلَ بمَنزِلةِ العَلامَةِ، أَلا تَرَى أَنَّهم لا يَستَحْسِنونَ العَطْفَ عَلى الضَّميرِ المرفوعِ حَتَّى يُؤَكَّدَ، نحوُ: (قُمْ أَنتَ وزَيدٌ)، وقَدْ قالَ تَعالى[1]: ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[2]، عندَ الفارِسِيِّ[3].

وقَد جاءَ التَّأْنِيثُ مَعَ الفَصْلِ، نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[4]، وقَولِ النَّبِيِّ صلَّى اللّهُ عليهِ وسلَّمَ: ((حُرِّمَتْ عَلَيكُمُ الخَمْرَةُ بِعَيْنِها))[5]. وقَد جاءَ التَّأنيثُ بِعَدَمِ الفَصْلِ؛ نحوُ قولِه تَعالى[6]: ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ ﴾[7]. وجاءَ عَدَمُ العَلامَةِ مَعَ غَيرِ الفَصْلِ، قالَ اللّهُ تَعالى: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾[8]؛ لأَنَّ الفَصْلَ لا يُخْرِجُ الفاعلَ عنْ كَونِهِ مُؤَنَّثًا، ولَو كانَ مُغْنِيًا لا غِنًى مَعَ الحَقِيقيّ، وإِنَّما جازَ ذلكَ لأَنَّهُ يُتَأَوَّلُ في المؤَنَّثِ مَعنى المذَكَّرِ، ولا تُغَيَّرُ صُورتُه؛ لأَنَّ الموْعِظَةَ والوَعْظَ واحِدٌ.

ومِن ذلكَ قولُه تَعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾[9]، فقالَ: مِنهُ، فَذَكَّرَ العائِدَ؛ لأَنَّ القِسْمَةَ بِمَعْنَى المقْسُومَ، وعلى هذا أَنْشَدُوا:

لَوْ كَانَ مِدْحَةُ حَيٍّ مُنْشِرًا أَحَدًا أَحْيا أَبَاكُنَّ يَا لَيْلَى الأَمَادِيحُ[10]

([1]) (وقد قال تعالى): مكررة في الأصل.

([2]) سورة الأنعام، من الآية: 148.

([3]) انظر: توضيح المقاصد 1023/2، ولم أقف عليه في كتب أبي علي.

([4]) سورة يونس، من الآية: 57.

([5]) رواه الطبرانيُّ في المعجم الأوسط 374/3 عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا، ولم أقف عليه مرفوعا، ولفظه: ((حُرِّمَتِ الخَمرةُ بعينها ... الخ))، بدون: (عليكم)، ولا يصلح شاهدا هنا حينئذٍ.

([6]) (تعالى): مكررة في الأصل.

([7]) سورة عبس، آية: 33.

([8]) سورة القيامة، آية: 9.

([9]) سورة النساء، من الآية: 8.

([10]) من البسيط، لأبي ذؤيب الهذلي، في ديوان الهذليين 113/1، وشرح أشعار الهذليين 127/1، وهو من شواهد: ضرائر الشعر لابن عصفور 276، وارتشاف الضرب 2449، ورواية ديوان الهذليين: (أنشرت أحدا)، ولا شاهد فيه هنا على هذه الرّواية.

ISSN : 2410-1818

لأَنَّهُ يُريدُ بالْمِدْحَةِ: الْمَدْحَ، وضِدُّ ذلكَ قَولُه:

تُدْعَى هَوازِنُ والقَمِيصُ مُفاضَةٌ فَـوقَ النِّطاقِ تُشَدُّ بالأَزْرارِ[1]

فَهو يُريدُ بالقَمِيصِ الدِّرْعَ، ولا يَجوزُ على هذا أنْ يقولَ: (وَقَعَتِ البَيتُ)؛ فيَتأَوَّلُ في البيتِ البُقعَةَ أو الدَّارَ؛ لأَنَّ المذَكَّرَ الأَصلُ، فَيُحْمَلُ عَلَيهِ إذا اضْطَرُّوا، أَلا تَرَى أَنَّ التَّأنيثَ سَبَبٌ مانِعٌ مِنَ الصَّرْفِ؛ لكَونِه تَبَعًا للمُذَكَّرِ، وأمَّا قَولُ الشَّاعرِ:

يا أَيُّها الرَّاكِبُ الْمُزْجِي مَطِيَّتَه سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ[2]

وتأَوُّلُهم الصَّوتَ بالصَّرْخَةِ؛ فَمِمَّا لا يُحْمَلُ عَليهِ[3]، وقيلَ: تَأَوَّلَ بالصَّوتِ: الجِنْسَ؛ فَوَحَّدَهُ، وهو يُرِيدُ الأَصْواتَ، كَما رَوَوا: (الكَلامُ الظَّرِيفُ)، و(الدِّينارُ الحُمْرُ)، و(الدِّرْهَمُ البِيضُ)[4]، وكذَلِكَ قَولُهم:

أَهْجُرُ بَـيْتاً بِالْخِـجَازِ تَلَفَّعَتْ بِهِ الخَوْفُ والأَعْداءُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[5]

يُريدُ بالخَوفِ: الْمَخافَةَ، ورَوَى الأَصْمَعِيُّ: ((ما كانَ ذلكَ مُذْ دَجَتِ الإسْلامُ))[6]؛ فَأَنَّثَهُ؛ لأَنَّهُ يُريدُ: الْمِلَّةَ. وكَذلكَ: ((اجتَمَعَتْ أَهْلُ اليَمامَةِ))[7]، هو على الإِقْحامِ، لَمَّا كانُوا يَقُولُونَ: (اجتمعَتِ اليَمامَةُ)، فَأَدْخَلُوا (أَهْلًا) ولم يَعْتَدُّوا به. ورُوِيَ عن بَعضِ العَرَبِ أَنَّهُ قالَ: ((فُلانٌ لَغُوبٌ جاءَتْهُ كِتابي فاحْتَقَرَها،

([1]) من الكامل، لجرير، في ديوانه 897، ونقائض جرير والفرزدق 336/1، مع اختلاف الرّواية فيهما عمّا هنا، والبيت من شواهد: المذكر والمؤنث للفراء 83، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري 252/1، وضرائر الشعر 272.

([2]) من البسيط، منسوبٌ إلى رُوَيشِد بن كَثير الطائيّ في: الحماسة لأبي تمام 102/1، ومعنى المزجي: السائق، انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي 87/1، والبيت من شواهد: سرّ صناعة الإعراب 11/1، والإنصاف للأنباري 620، وشرح المفصل لابن يعيش 169/5.

([3]) قال ابنُ جنّي: ((وهذا من قبيح الضّرورة، أعني تأنيث المذكّر؛ لأنه خروجٌ عن أصل إلى فرع)) سرُّ صناعة الإعراب 11/1، وانظر التذييل والتكميل 186/6.

([4]) قوله: الدينار الحمر، والدرهم البيض، حكاه الأخفش عن العرب، انظر: الخصائص 26/1.

([5]) من الطويل، ولم أقف عليه منسوبا، وهو من شواهد: سرّ صناعة الإعراب 13/1، وضرائر الشّعر 272، والتذييل والتكميل 186/6.

([6]) نقل هذا القول ابنُ دريد في: جمهرة اللغة 452/1 (دجو)، ونقل بعده قول أبي حاتم: ((قلت للأصمعيّ: لم أنّثوا (الإسلام)؟، قال: أرادوا الملّة أو الحنيفية)). ويروى: ((مذ دجا الإسلام)) انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت 305. ومعنى دجا: غطى، ودجا الإسلامُ: ألبسَ كلَّ شيء، انظر: اللسان (دجو).

([7]) حكاهُ سيبويه في الكتاب 53/1.

ISSN : 2410-1818

فَلامُوهُ على ذلكَ، فَقالَ: أَلَيْسَ الكِتابُ صَحِيفَةً))[1]، فَتَأَوّلَ المؤَنَّثَ تَأْويلَ المذَكَّرِ، وهو قَليلٌ، كَقِلَّةِ تَرْكِ ما يَنصَرِفُ في الضَّرُورَةِ، فَأَمَّا قَولُهُ:

هَنِيئًا لِسَعْدٍ ما اقْتَضَى بَعْدَ وَقْعَتِي [بِناقَةِ](2) سعد والعَشِيَّةُ بَارِدُ[3]

يُرِيدُ: الماءُ بارِدُ، وعِندِي: والوقْتُ بارِدُ[4].

قالَ أبو الفَتحِ: ((**وقَدْ يَجوزُ**[5] **إذا فَصَلْتَ معَ الحَيَوانِ، تَقولُ: (قامَ اليومَ هندٌ)، والوَجْهُ: (قامَتْ). وفي نُسْخَة�ٍ**[6]**: وَقدْ يَجوزُ - مَعَ الْفَصْلِ - تَذكيرُ الْفِعْلِ مَعَ التَّأْنِيثِ الْحَقِيقِيِّ، قَالَ الشَّاعِرُ:**

إِنَّ امْرءًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدَةٌ بَعْدِي وبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

وَلَم يَقُلْ: غَرَّتْهُ))[7].

قال سعيدٌ: اعْلَمْ أنَّ التَّأْنِيثَ مَعْنًى لازِمٌ في الذَّاتِ، إذا كانَ حَقِيقِيًّا فَلا بُدَّ لهُ مِن عَلامَةٍ لِتُزِيلَ اللَّبْسَ. فَإنْ قِيلَ: فَهَلّا اقْتَنَعْتُمْ بِدَليلِ لَفْظِ الْمُؤَنَّثِ عَنْ عَلامَتِهِ في الفِعْلِ، فالجَوابُ: [42/أ] أنَّ العَرَبَ قَدِ اتَّسَعَتْ في التَّسْمِيَةِ؛ فَسَمَّتِ المؤَنَّثَ باسْمِ المُذَكَّرِ، وسَمَّتِ المذَكَّرَ باسمِ المؤَنَّثِ[8]، فالأَوّلُ: كَقَولِ الشَّاعِرِ الرَّاجِزِ:

يا جَعْفَرٌ يا جَعفَرٌ يا جَعفَرُ

([1]) حكاه الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء عن بعض العرب، انظر: جمهرة اللغة لابن دريد 370/1.

([2]) ساقطة من الأصل.

([3]) من الطويل، ولم أقف عليه منسوبا، وهو من شواهد: معاني القرآن للفرّاء 128/1، والإنصاف للأنباري 618، وضرائر الشعر 276.

([4]) المشهور في تأويله أنّ قوله: (والعشيَّةَ) محمول على: العشيّ، أي: والعشيُّ بارد. انظر: المذكر والمؤنَّث لابن الأنباريّ 272/1، ومصادر تخريج البيت.

([5]) يعني: ترك علامة التأنيث.

([6]) وهي التي في مطبوعة اللمع.

([7]) اللمع 81.

([8]) وقع في المخطوط تقديمٌ وتأخير، فقدم قوله:(المذكر باسم المؤنث)، وأخر قوله: (المؤنث باسم المذكر)، وعُدّل في المخطوط بكتابة مؤخر فوق العبارة الأولى، ومقدم فوق العبارة الثانية، وهو الصواب الذي يتوافق مع الآتي بعده.

ISSN : 2410-1818

إنْ أكُ دَحْداحًا فَأَنتِ أَقْصَرُ[1]

فَسَمَّى المرْأَةَ جَعفَرًا. وقالَ الشَّاعِرُ في الثَّانِي:

تَجَاوَزْتُ هِـنْداً رَغْبَـةً عَنْ قِـتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعْشُو إلى ضَوْءِ مالِكِ[2]

فَسَمَّى الرجلَ هِنْدًا ، فَلَوْلا العَلامَةُ لَوَقَعَ اللَّبْسُ، فَإِذا كانَ كذَلكَ فَمَعْرِفَةُ الاسْمِ مِنْ غَيرِ عَلامَةٍ[3] ضَرْبٌ مِنْ عِلْمِ الغَيبِ، أَلا تَرَى إلى تَسمِيتِهم الرَّجُلَ باسْمٍ فيه عَلامَةُ التَّأنيثِ، نَحوُ: طَلْحَةَ وحَمْزَةَ، وتَسْمِيَتِهم المرأَةَ باسْمٍ لَيسَ فيه عَلامَةُ التَّأْنيثِ، نحوُ: دَلالَ وزَيْنَبَ ودَعْدٍ؛ لأَنَّ الأَسْماءَ لا حَجْرَ فيها عَلَى الْمُسَمَّى.

وقَدِ استُدِلَّ علَى جَوازِ حَذفِ العَلامةِ مَعَ الفَصْلِ بأَشْيَاءَ، مِنها: ما رُوِيَ مِنْ قَولِهم: (حَضَرَ اليومَ القاضِيَ امْرَأَةٌ)[4]، ومِنها: البيتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ، ومِنها: قَولُ الشَّاعِرِ:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْـطِلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى بابِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ[5]

فَأَمَّا الفَصْلُ الأَوَّلُ[6] فَقِيلَ: هُو لِمَثَلٍ، وإِنْ لَم يَكُنْ مَثَلًا، والأَمْثالُ تَرِدُ عَلَى غَيْرِ القِياسِ، كَما جاءَ في بَعْضِ الرِّواياتِ: ((مُكْرَهٌ أَخاكَ لا بَطَلٌ))[7]، ومُخاطَبَتِهم المذَكَّرَ بقَولِهم: ((الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ

([1]) من الرجز، منسوبان إلى أعرابيّ في: الكامل للمبرد 125/1، والدحداح: القصير، انظر: القاموس (دحح)، والبيتان من شواهد: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 151/1، وشرح المفصل لابن يعيش 167/5،

([2]) من الطويل، منسوبٌ إلى ابن جِذْلِ الطِّعان في: لسان العرب (هلك)، والبيت من شواهد: توجيه اللمع لابن الخباز 124، وشرح المفصل لابن يعيش 167/5.

([3]) فوق كلمة (علامة) خرجةٌ مشارٌ بها إلى كلمة (قرينة) في الحاشية، وفوقها كلمة (صح)، وكلا العبارتين صحيح، وآثرت الإبقاء على كلمة (علامة)؛ لكونها مذكورة في الكلام سابقا.

([4]) انظر: الكتاب 38/2، والمقتضب 148/2، وسر صناعة الإعراب 560/2.

([5]) من الوافر، لجرير في ديوانه 283/1، وشام: جمعُ شامة، انظر: الديوان، والبيت من شواهد: المقتضب 148/2، 349/3، والتكملة لأبي علي 87، والمفصل 187.

([6]) وهو في قولهم: (حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ).

([7]) مثل منسوبٌ لرجل يُقال له: أبو حشر، ويُقال: أبو حنش، وهو في: الأمثال لأبي عُبيد 271، والفاخر للمفضّل 62، ومجمع الأمثال 401/3، ولفظه فيها: (مكره أخوك) بالواو، والمشهور في كتب النحو: بالألف، ويستشهدون به على لغة القصر في باب الأسماء والستة، انظر: شرح التسهيل 45/1، وأوضح المسالك 49، وساقه المؤلفُ هنا لبيان أنَّ الأمثال لا تُغيّر؛ وإن خالفت القياس النحويّ.

ISSN : 2410-1818

اللَّبَنَ))[1]، بِكَسْرِ التَّاءِ[2]، وقَدْ حَكَى سِيبَوَيهِ عن العَرَبِ: ((قال فلانة))[3]، ورَدَّهُ الْمُبَرِّدُ عَليهِ، وقالَ: أَيُّ ضَرُورَةٍ هُنا؛ ولم يَجِئْ في شِعْرٍ ولا قُرآنٍ ولا كَلامٍ فَصِيحٍ[4]، وجَوَّزَهُ الأَخْفَشُ[5]، وسَوَّغَ الرُّمَّانِيُّ ما قالَهُ سِيبَوَيهِ[6]، وقالَ: المذَكَّرُ أَصْلٌ، والعَوْدُ إِلى الأَصْلِ غَيرُ مَكْرُوهٍ، أَلا تَرَى أَنَّهمْ حَمَلُوا جَمْعَ المؤَنَّثِ في النَّصْبِ على الْمَجْرُورِ؛ حَمْلًا عَلى المذَكَّرِ، وإِنْ كانَ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يُعَبِّرُوا عَنِ النَّصْبِ بِفَتْحَةٍ، وقَد جَوَّزَهُ في الْمَثَلِ لِهذا، فَما كانَ حَسَنًا مَعَ الفَصْلِ كانَ جائزًا مَعَ غَيْرِ الفَصْلِ. ويَجوزُ في هذِهِ الأَشْياءِ جَميعِها تَأْوِيلٌ يُخْرِجُها عَن هَذِهِ الضَّرُورَةِ، أَمَّا الْمَثَلُ فَقَدْ بَيَّنَّا حُكْمَهُ، والْمُشابِهُ لِلمَثَلِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَثَلِ. ولَمّا بعُدَ الفاعِلُ بِالفَصْلِ قَرُبَ حَذْفُها، وفِيهِ وَجْهٌ يَدِقُّ عَنْ هذا الكِتابِ.

وأَمَّا البَيتُ الَّذِي فِيهِ الأُمُّ[7]؛ فَلِأَنَّهُ قَد ذُكِرَ فِيهِ وَجْهٌ لا يُعْجِبُني، وهو: إِنَّما جازَ فيهِ ذلكَ لَمَّا أَضافَها إِلى السُّوءِ - والسُّوءُ مُذَكَّرٌ - جَعَلَ الحُكْمَ للمُضافِ إِليهِ، ونَزَّلَهُ مَنْزِلَةَ قَولِهِ:

إِذا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأَيْتامَ فَقْدُ أَبِي اليَتِيمِ[8]

لأَنَّ بَعْضَ السِّنِينَ مِنَ السِّنِينَ، فَكَذلكَ السَّوْءُ في المعْنَى صِفَةٌ للمَرأَةِ، وهو هُنا أَحْسَنُ؛ لأَنَّهُ ذَكَّرَ المؤَنَّثَ في الأُمِّ. وقالُوا: اجتَمَعَتْ أَهلُ اليَمامَةِ؛ لَمَّا كَثُرَ في كَلامِهِمْ: اجتَمَعَتِ اليَمامَةُ، ولا بُدَّ أَنْ يُعْتَقَدَ في المؤَنَّثِ مَعْنى شَيْءٍ أَو شَخْصٍ، كَما قالَ سِيبَوَيهِ في (امرأةٍ حائِضٍ)[9].

([1]) مثل منسوب إلى عمرو بن عمرو بن عُدَس، انظر: الأمثال لأبي عُبيد 247، والفاخر للمفضل 111.

([2]) ولا يجوز فتحُها، وإن كان المخاطب بها مذكّرا؛ لجريها مجرى المثل، فلا تُغيَّر، انظر: إصلاح المنطق 288، والمقتضب 145/2، ودُرّة الغواص 384.

([3]) الكتاب 38/2.

([4]) انظر: كلام المبرّد في: شرح السيرافي 369/2، والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد 123.

([5]) انظر رأي الأخفش في البديع لابن الأثير 104/1، والتذييل والتكميل 196/6.

([6]) لم أقف على كلام الرُّمّاني الذي ذكره المؤلف، وفي شرح كتاب سيبويه للرّمّاني 861/2: ((وتقول: (قال فلانة)، فتحذف التاء؛ اجتزاءً بما ظهر من التأنيث في الاسم، والأجود: قالت: فلانة)).

([7]) وهو بيتُ جريرٍ المتقدّم: لقد ولد الأخيطل ... الخ.

([8]) من الوافر، لجرير في ديوانه 219/1، وهو من شواهد: الكتاب 52/1، والمقتضب 198/4، والأصول 498/1.

([9]) الكتاب 383/3، ونصُّه: ((وذلك قولك: امرأةٌ حائضٌ .... فإنَّما الحائضُ وأشباهُه في كلامهم على أنَّه صِفةُ شيءٍ، والشَّيءُ مُذكَّر، فكأنهم قالوا: هذا شيءٌ حائضٌ، ثمَّ وَصَفوا به المؤنَّث)).

ISSN : 2410-1818

والَّذي عِندي في البيتِ أنَّ المقصُودَ بالتاءِ إزالَةُ اللَّبْسِ الَّذِي يَقَعُ بَينَهُ وبَينَ المذَكَّرِ إنْ لَو نُقِلَ في التَّسْمِيَةِ، كَما قُلنا في هِنْدٍ وجَعْفَرٍ، وإذا كانَ كَذلكَ فَقَدْ زالَ ذلكَ بِقَولِهِ: (وَلَد)، والأُمُّ فاعِلَةُ الولادَةِ، فَلا لَبْسَ هُنا. ولَو أَنشَدَ: (لَقَدْ وُلِدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ) لكانَ حَسَنًا، كقِراءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ﴾[1]، أَيْ: يُسَبِّحُهُ رِجالٌ، وكذلكَ أَيْ: وَلَدَتْهُ أُمُّ سَوْءٍ، فَحَذَفَ.

وأَمّا البيتُ الَّذي أَوْرَدَهُ[2] فَلَيسَ فيهِ حُجَّةٌ؛ لأَنَّ (واحِدةٌ) تَكُونُ فيهِ كِنايَةٌ عن الخَلَّةِ، كأَنَّه قال: إنَّ امْرَءًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ خَلَّةٌ واحِدَةٌ، أَوْ خَصْلَةٌ، والخَلَّةُ لَيستْ بِحَيَوانٍ، فَجازَ إِسْقاطُ التَّاءِ لَها[3].

وإنْ كانَ الْمُؤَنَّثُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا لَم يَجُزْ لَهُ إِسْقاطُ العَلامَةِ، حَقِيقِيًّا كانَ أَو غَيرَ حَقِيقِيٍّ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ ضَعِيفٌ، لم يَقْوَ قُوَّةَ الظَّاهِرِ، فلَمَّا كانَ في الظَّاهِرِ الإثْباتُ أَكْثَرُ[4]، مَعَ وُجُودِ الدَّلِيلِ، لم يَكُنْ في المضْمَرِ إلّا الإثْباتُ.

وقَد جاءَ طَرْحُ العَلامَةِ شاذًّا في الشِّعْرِ، قالَ: [42/ب]

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبقَالَها[5]

فإنْ قِيلَ: كَيفَ عُدَّ هذا مِنَ الضَّرُورَةِ وقَدْ جاءَ مِثْلُه في التَّنزِيلِ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾[6]، ولَم يَقُلْ: مِنْها، وقَدَّرْتُمُ القِسْمَةَ بِتَقْدِيرِ: الْمَقْسُومِ[7]، فَهَلَّا قَدَّرتُم أَرْضًا بِمَعْنى: المكانِ، وسَوَّغْتُمُوه؟، فالجَوابُ: أَنَّ الرِّزْقَ لا يكُونُ إِلَّا مِنَ الأَعْيانِ، فَدَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلى تَقْدِيرِ القِسْمَةِ بالمَقْسُومِ، ولَيسَ كَذَلكَ هُنا. وقالَ:

([1]) سورة النور، من الآيتين: 36، 37، وهي قراءة ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، انظر: السبعة لابن مجاهد 456.

([2]) يعني ابنُ جني في اللمع، وهو قوله: (إنَّ امرأً غَرَّه .... الخ).

([3]) كذا ذكر المؤلف، وهو توجيه بعيدٌ ومتكلَّف، ولعلَّ الأقرب أنَّ سبب التذكير الفصلُ، وهو توجيه ابن جنّي.

([4]) موضعها في الأصل: (أَولى) وصُوِّبت في الحاشية إلى (أكثر).

([5]) من المتقارب، منسوبٌ إلى عامر بن جوين الطائيّ، كما في الكتاب لسيبويه، وهو من شواهد: الكتاب 46/2، والأصول 821/2، والمفصل 188.

([6]) سورة النساء، من الآية: 8.

([7]) انظر هذا التأويل في: الحجة لأبي علي 266/3، ومشكل إعراب القرآن لمكي 229/1، والتفسير البسيط 269/5.

ISSN : 2410-1818

إِنَّ السَّماحَةَ والْمُرُوءَةَ ضُمِّنَا قَبْرًا بِمَرْوَ عَلى الطَّرِيقِ الوَاضِحِ[1]

والقياسُ: (أَبْقَلَتْ)، و(ضُمِّنَتا)، وكُلُّ النُّحاةِ يَحْمِلُونَ هَذا علَى الشُّذُوذِ، وتأَوَّلوا الأَرضَ بالمكانِ، وقد رُوِيَتْ: (أَبْقَلَتِ ابْقَالَها)، بطَرْحِ حَرَكَةِ هَمزَةِ القَطْعِ عَلَى التَّاءِ السَّاكِنَةِ وحَذْفِها[2]، وعلَى هذا جاءَ:

فَإِمَّا تَـرَيْـنِي وَلِي لِـمَّةٌ فَإِنَّ الحوادِثَ أَوْدَى بِهَا[3]

ولَم يَقُلْ: أَوْدَتْ, وإِنْ كانَ البيتُ لا يَنكَسِرُ به؛ لأَنَّ القَصِيدَةَ مُرْدَفَةٌ[4]، فَلا بُدَّ فِيها مِنَ الأَلِفِ، وأَوَّلُها لِلأَعْشَى:

أَلَمْ تَـنْهَ نَفْسَكَ عَـمَّا بِهَا بَلَى عادَها بَعْـضُ أَطْـرابِها[5]

وقدْ رُوِي البَيتُ على غَيرِ هذا الوجهِ:

فإِنْ تَعْـــهَدِينِي وَلِي لِمَّةٌ فإِنَّ الحَـــوَادِثَ تُعْنَى بِـهَا[6]

لِجَارَتِها إِذْ رَأَتْ لِمَّـــتِي للكِ الخَيرُ ما قُلْتِ أَوْدَى بِـــها

وقَولُهُ:

. . . . فَلِلَّهُ دَرُّ الحادِثاتِ بِمَنْ وَقَعْ[7]

([1]) من الكامل، منسوب إلى زياد الأعجم، انظر: شِعْره 86، وهو من شواهد: البديع 105/1، والتذييل والتكميل 196/6.

([2]) انظر هذه الرواية في: شرح السيرافي 376/2، وإعراب القرآن للنحّاس 557.

([3]) من المتقارب، للأعشى، في ديوانه 171، وهو من شواهد: الكتاب 46/2، والأصول 821/2، والتكملة لأبي علي 90.

([4]) الإرداف: أن يكون قبل حرف الرويّ ألف أو واو أو ياء، من غير فاصل، انظر: مختصر القوافي لابن جني 24. وحرفُ الرويّ هنا: الباء، والرِّدف بالألف في كل الأبيات ؛ فلا يمكن للشاعر أن يقول: (أودت)؛ وإلا اختلّ عليه نظامُ الإرداف.

([5]) ديوان الأعشى 171.

([6]) رواية الديوان: (ألوى بها) موضع: (تعنى بها)، وانظر رواية (تُعنى بها) في: شرح السيرافي 376/2، والمقاصد النحوية 930/2، ولا شاهدَ فيه هنا على هذه الرواية.

([7]) عجز بيت من الطويل، وصدره:

رُزِئنا أبا عمرو ولا حيَّ مثلُه . . . .

ISSN : 2410-1818

يُرِيدُ: الحَدَثانِ، وقولُه: (ضُمِّنا)، يُريدُ: ضُمِّنَ حُكْمُهُما، فَحَذَفَ، أَو يُرِيدُ بالسَّماحَةِ: الكَرَمَ، وبالْمُرُوءَةِ: الجُودَ.

قالَ أَبُو الفَتْحِ: ((**ولَكَ في كُلِّ جَماعَةٍ تَذْكيرُ فعْلِهَا وتَأْنيثُه، تَقُولُ: (قامَ الرِّجالُ) و(قامَتِ الرِّجالُ)، و(قامَ النِّساءُ)، و(قامَتِ النِّساءُ)، فَمَنْ ذَكَّرَ أَرادَ: الجَمْعَ، وَمَنْ أَنَّثَ أَرادَ[1]: الجَماعَةَ**))[2].

قالَ سَعِيدٌ: هَذا القَولُ رَأْيُ عُثْمانَ، والجُموعُ عِندَ غَيرِهِ تَخْتَلِفُ؛ فَمِنْهُ ما يَسْتَوي فيهِ الأَمْرانِ، ومِنْهُ ما يَغْلِبُ فِيهِ أَحَدُهُما، وقَدْ يُسَوَّى بَينَهُما.

والجَمْعُ لا يَخلُو أَنْ يَكُونَ جَمْعَ سَلامَةٍ، أو جَمْعَ تَكْسيرٍ، فَإِنْ كانَ جَمعَ سَلامَةٍ لم يَخْلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ تَذْكيرٍ أَو جَمْعَ تَأْنيثٍ، فَالمُذَكَّرُ لا يَحْسُنُ مَعَهُ إِثْباتُ العَلامَةِ؛ احْتِرامًا لِصيغَةِ الإِفْرادِ الباقِيةِ فِيهِ، نَحْوُ: (قامَ الزَّيْدُونَ)، وقَدْ أُلْحِقَ عَلامَةُ الجَمْعِ واوًا، فَقالُوا: (قامُوا الزَّيْدُونَ)، فَلَيسَ للتَّاءِ هُنا مَجالٌ. والمُؤَنَّثُ لا يَحْسُنُ [معه][3] إِلّا إِثْباتُ العَلامَةِ، نَحوُ قَولِكَ: (قامَتِ الهِنْداتُ).

وقَد جَوَّزَ بَعْضُهُمْ في الشِّعْرِ إِلْحاقَ عَلامَةِ التَّأْنِيثِ في الأَوَّلِ، وحَذْفِها مَعَ الثَّاني، وعُثْمانُ يُسَوِّغُهُ في الكَلامِ[4]، واستَدَلَّ عَلَى إِثْباتِها في المُذَكَّرِ بقَولِ الشَّاعِرِ:

قَالَتْ بَنُو عامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّارًا لِأَقْوامِ[5]

وهو منسوبٌ إلى عبد الله المقفَّع في: الحماسة لأبي تمام 416/1، وروايته: (فلله رَيبُ ...).

([1]) في مطبوعة اللمع: بدون (أراد).

([2]) اللمع 81.

([3]) زيادة يقتضيها السياق.

([4]) لم أقف لابن جني على كلام صريح في ذلك، وكلامه هنا لا يدلُّ صراحة على ما نسبه إليه المؤلِّفُ، وكذلك كلامه في الخصائص 413/2– 419، وتابع المؤلف في هذه النسبة ابنُ الأثير في البديع 107/1.

([5]) من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه 82، ومعنى خالوا بني أسد: تاركوهم وتَخلَّوا عنهم، اللسان (خلو)، والبيت من شواهد: البديع لابن الأثير 106/1، وتوجيه اللمع 126، وشرح المفصل لابن يعيش 185/5.

قال أبو حيان: ((فَخُرِّجَ على الضَّرورة، أو على تأويل حَذف مضاف، ورُوعي التقدير: قالت جَماعَةُ بني عامر، ومُحَسِّنُ ذلك أنَّ (بنون) شَبيهٌ بِجَمع التكسير؛ حيث هو جمعٌ لم يَسلَم فيه بناءُ الواحد)) التذييل والتكميل 76/1، وانظر: شرح التسهيل 113/2، والدرّ المصون 309/1.

ISSN : 2410-1818

وقَرَأَ حَمزةُ وابنُ عامرٍ والكِسائِيُّ: ﴿ قَبَّلَ أَن يَنْفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي ﴾[1]، بالياءِ، فَهَذا دَليلُ عُثمانَ، وأَنْشَدَ:

وقامَ إِلَيَّ العاذِلاتُ يَلُمْنَنِي يَقُلْنَ أَلَا تَنْفَكُّ تَرْحَلُ مَرْحَلا[2]

فَإِنْ كانَ الجمْعُ مُكَسَّرًا جازَ فيهِ الأَمْرانِ: الإِثباتُ والحَذْفُ، قال اللّهُ تَعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾[3]، وقال: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[4]،وقال: ﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ﴾[5]، وقال: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾[6]، وقالَ الشّاعِرُ:

أَخَذَ العَذارَى عِقْدَها فَنَظَمْنَهُ مِنْ لُؤْلُؤٍ مُتَتابِعٍ مُتَسَرِّدِ[7]

وقالَ الرَّاجزُ:

قالَ جَوارِي البَيتِ لَمَّا جِينا

هَذا وَرَبِّ البَيتِ إِسْماعِينا[8]

وقالَ الرَّاجزُ:

إِذا الرِّجالُ كَثُرَتْ أَوْلادُها

([1]) سورة الكهف، من الآية: 109، وانظر: السبعة لابن مجاهد 402.

([2]) من الطويل، منسوبٌ إلى جابر بن ثعلبة الطائي في الحماسة لأبي تمام 177/1، وهو من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش 185/5. والاستشهاد بالبيت هنا فيه نظر؛ لوجود الفصل بالجار والمجرور.

([3]) سورة الحجرات، من الآية: 14.

([4]) سورة يوسف، من الآية: 30.

([5]) سورة الأنعام، من الآية: 104.

([6]) سورة البقرة، من الآية: 113.

([7]) من الكامل، للنابغة الذّبياني في ديوانه 95، وهو من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش 184/5.

([8]) ورَدَ البيتان بلا نسبة في: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب 52/1، وتخليص الشواهد 458.

ISSN : 2410-1818

وارْتَعَـــشَتْ مِنْ كِبَرٍ أَجْسادُها

وَجَعَلَت أَوْصابُـــها تَعْـتادُها

فَهْيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُها[1]

فَمَنْ ذَكَّرَ أَرادَ الجَمْعَ؛ لأَنَّهُ مُذَكَّرٌ، ومَنْ أَنَّثَ أَرادَ الجَماعَةَ؛ لأَنَّها مُؤَنَّثَةٌ، والكوفِيُّونَ يَدَّعُونَ أنَّ التَّذْكِيرَ لِلْقِلَّةِ، والتَّأْنِيثَ لِلْكَثْرَةِ[2].

واعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ الَّذي لِلمَفْعُولِ إِذا اتَّصَلَ بالفاعِلِ لَم يَجُزْ إلا تأْخِيرُ الفاعِلِ؛ لِئَلَّا يَتَقَدَّمَ المُضْمَرُ علَى الظَّاهِرِ وهوَ في مَوضِعِهِ، فَلا يَجُوزُ أَنْ يُنْوَى بِهِ غَيْرُ مَحَلِّهِ، نَحوُ قَولِهِ تَعالَى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾[3]، وقَولِهِ تَعالى:﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾[4].

[43/أ] فَإِنِ اتَّصَلَ الضَّميرُ بالمفْعُولِ جازَ تَقْدِيمُه، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ ﴾[5]، فَأَمَّا قَولُ الشَّاعِرِ:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقَدْ فَعَلْ[6]

([1]) نُسبتْ إلى عبدةَ بن الطبيب في: الوَحْشِيّات 156، وشِعْره 93، ونُسبت إلى غيره، وهي من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش 184/5، وشرح التسهيل 294/3.

([2]) قال أبو بكر بن الأنباري: ((وتذكير الفعل يدلُّ على القِلَّة، وإلى هذا كان يذهبُ الكسائيُّ)) المذكر والمؤنث 283/2، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش 183/5.

([3]) سورة البقرة، من الآية: 124.

([4]) سورة الأنعام، من الآية: 158.

([5]) سورة هود، من الآية: 45.

([6]) من الطويل، منسوبٌ إلى أبي الأسود الدؤلي في: الخزانة 281/1، وملحق ديوانه 401، ونُسب إلى غيره، وهو من شواهد: الجمل للزجّاجيّ 119، والبديع 99/1، وضرائر الشعر 209.

ISSN : 2410-1818

فَلَيْسَ الهاءُ في (رَبُّهُ) بعائِدَةٍ عَلَى (عَدِيٍّ)، وقَد جَوَّزَهُ عُثْمانُ في الخَصائِصِ[1] والأَخْفَشُ[2]، وإِنَّما الهاءُ عائِدَةٌ إِلى الجَزاءِ؛ لِدَلالَةِ (جَزَى) عَلَيهِ[3]، كَما قالَ:

إِذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَـــرَى إِلَيهِ وخَالَفَ، والسَّفِيهُ إِلى خِلَافِ[4]

يُرِيدُ: إِلى السَّفَهِ، وقالوا: ((مَنْ كَذَبَ كانَ شَرًّا لَهُ))[5]، أَيْ: كانَ الكَذِبُ شَرًّا لَهُ، ورَوَى أَبُو عُبَيدَةَ[6]:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْـعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ[7]

وأَنْشَدَهُ الأَصْمَعِيُّ:

لَمَّا عَصَى مُصْعَبَ أَصْحَابُه . . . . [8]

ارْتَكَبَ ضَرُورَةَ عَدَمِ الصَّرْفِ، ولَو أَلْقَى حَرَكَةَ الهمْزَةِ على التَّنوينِ زالَت الضَّرورَتانِ.

([1]) 294/1.

([2]) نُسب هذا القولُ إلى الأخفش في: توضيح المقاصد للمراديّ 597/2، وتخليص الشواهد لابن هشام 489.

([3]) انظر: رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسيّ 174، وأمالي ابن الشجريّ 153/1.

([4]) من الوافر، ونسبه الباقولي في جواهر القرآن 1533 إلى أبي قيس بن الأسلت الأنصاري، وليس في ديوانه المجموع، والبيت من شواهد: معاني القرآن للفرّاء 104/1، ومجالس ثعلب 60/1، والخصائص 49/3.

([5]) انظر هذا القول في: الكتاب 391/2.

([6]) انظر: التذييل والتكميل 264/2، وخزانة الأدب 290/1.

([7]) من السريع، منسوب إلى السفّاح بن بُكير اليربوعيّ في: المفضليات 321– 323، أو بُكير بن معدان اليربوعي في: التعازي والمراثي 84، والبيت من شواهد: ضرائر الشعر 209، والتذييل والتكميل 264/2.

([8]) لم أقف على الرواية منسوبةً إلى الأصمعي، ونسبَها التَّنيسي إلى الكوفيين، انظر: المنصف في نقد الشعر 518، ويُروى: (لما عصى المصعبَ أصحابُه)، وهي رواية البصريين، انظر: التعازي والمراثي للمبرد 84، وشرح جمل الزجاجيّ لابن عُصفور 9/2، ورواية المفضليات 323: (لما جَلا الخُلانُ عن مصعب)، ولا شاهدَ فيها هنا.

ISSN : 2410-1818

وأَنْشَدُوا لِجُندَبٍ[1] الهُذَلِيِّ:

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَومُهُ زُهَيْرًا عَلى ما جَرَّ مِنْ كُلِّ جانِبِ[2]

ورَوَوْا: (ضَرَبَتْ جارِيَةٌ يُحِبُّها زَيدًا)[3].

ومَرْتَبَةُ المفْعُولِ الأَوّلِ مِنَ الثَّاني مَرتَبةُ الفاعِلِ مِنَ المفعُولِ، تَقولُ: (أَعْطَيْتُ دِرْهَمَهُ زَيدًا)[4]، (وأَعْطَيتُ زَيدًا دِرْهَمَهُ)، ولو قُلتَ: (أَعطيتُ صاحِبَهُ الفَرَسَ) لَم يَحسُنْ عِندَ البَصريِّ، وجَوَّزَهُ الكُوفِيُّ[5]، ومِنْ ذلكَ قَولُ الشَّاعِرِ:

فَدَعْ ذا ولَكِـنْ ما يَنالُكَ نَفْعُهُ ومَنْ كانَ يُعْطِي حَقَّهُنَّ القَصائِدا[6]

وهذا حَسَنٌ؛ لأَنَّهُ المفعُولُ الثَّاني[7]، فَأَمَّا قَولُهُ:

ولَقَدْ رَأَبْتُ ثَأَى العَشِيرَةِ كُلِّهَا وكَفَيْتُ جانِبَها اللَّـتَـيَّا والَّتِي[8]

([1]) كذا في الأصل، والصواب: أبو جندب، وهو أبو جندب بن مرة القَرْدِيّ، من بني مرة بن قِرْد بن هذيل، انظر: ديوان الهذليين 85/3، وشرح أشعار الهذليين 345/1.

([2]) من الطويل، وهو في: ديوان الهذليين 87/3، وشرح أشعار الهذليين 351/1، والبيت من شواهد: البديع 99/1، وشرح التسهيل 161/1، وارتشاف الضرب 2431/5.

([3]) انظر: شرح التسهيل 162/1، وارتشاف الضرب 943/2.

([4]) جاز عَودُ الضمير على زيد مع تأخُّره؛ لكونه فاعلاً في المعنى؛ لأنه آخذٌ للدرهم، فرتبتُه أن يتقدَّم على الدرهم، انظر: شرح جمل الزَّجاجيّ لابن عصفور 10/2.

([5]) انظر ارتشاف الضرب 1466/3، وإنَّما لم يُجزه البصريّون؛ لعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً؛ لأنَّ الصاحبَ هو الآخذ، انظر: همع الهوامع 17/3.

([6]) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد: المحتسب 254/1، والبديع 100/1، وارتشاف الضرب 1466/3.

([7]) يعني: (حقهنَّ)، و(القصائد): المفعول الأول، فكان الضمير عائدا على متقدم رُتبةً متأخر لفظًا، قال ابنُ جني: ((أراد: يُعطي القصائدَ حقَّهنّ، ثم قدَّم المفعولَ الثاني فجعله قبل الأول من حيث كانت القصائدُ هنا هي الآخذة في المعنى)) المحتسب 254/1.

([8]) من الكامل، منسوبٌ إلى سُلْميّ بن ربيعة الضَّبيّ في: النوادر لأبي زيد 374، 376، والحماسة لأبي تمام 286/1، ونُسب إلى عِلباء بن أرقم في: الأصمعيات 162، وأكثر ما يُستشهد به في كتب النحويين على حذف صلة الموصول، ولم أجد مَن استشهد به على ما استشهد به المؤلف.

ISSN : 2410-1818

فإنَّ الضَّميرَ يَعُودُ إلى العَشِيرةِ، لا عَلى (اللَّتيَّا)؛ لأَنَّ (جانِبَها): المفعُولُ الأَوّلُ، فهُو في مَوضِعِهِ.

وأَجازُوا جَميعُهُم: (أَخَذَ ما أَرادَ زَيدٌ)[1]، وامتَنَعَ الكوفيُّ مِنْ قَولِهم: (ما أَرادَ أَخَذَ زَيدٌ)[2]، وأَجازَ البَصْرِيُّ وهِشامٌ[3]: (زَيدًا غُلامُهُ ضَرَبَ)، في كُلِّ تَصْرِيفِ الفِعْلِ[4]، ومَنَعَها الفَرَّاءُ جَمِيعَها[5]، وأَجازَها الكِسائِيُّ في اسمِ الفاعِلِ[6].

واعْلَمْ أَنَّه إذا اجتَمَعَ فِعْلانِ مَعَهُما اسمٌ واحِدٌ مُتَأَخِّرٌ؛ لَهُما فيهِ في المَعْنى عَمَلٌ؛ فَإِنَّ الكُوفيَّ يُعْمِلُ الأُوَّلَ؛ فَيَقُولُ: (قامَ وقَعَدَ زَيدٌ)، فَيَرفَعُ الكِسائِيُّ (زَيدًا) بـ(قامَ)، ويَرفَعُ البَصْرِيُّ (زَيدًا) بـ(قَعَدَ)، فَيُعْمِلُ الكُوفِيُّ الأَوَّلَ، ويُعْمِلُ البَصْرِيُّ الثَّانيَ، ولا يَمنَعُ البَصْرِيُّ مِنْ إِجازَةِ مَذْهَبِ الكُوفِيِّ، وأَمَّا الفَرَّاءُ فَيَرفَعُ (زَيْدًا) بِهِما في هَذا[7].

وفي الأَوَّلِ عِندَ البَصْرِيِّ ضَمِيرٌ، وفي الثَّاني عِندَ الكُوفِيِّ ضَمِيرٌ، ولَيسَ في أَحَدِهِما ضَمِيرٌ عِندَ الفَرَّاءِ، فَإِذا ثَنَّيتَ عَلَى قَولِ البَصْرِيِّ قُلتَ: (قاما وقَعَدَ الزَّيدانِ)، وعَلَى قَولِ الكُوفِيِّ: (قامَ وقَعَدا الزَّيدانِ)، فَحُجَّةُ البَصْرِيِّ أَنَّ الثَّانيَ أَقْرَبُ إلى الاسْمِ؛ وقَد حَمَلَهُم قُرْبُ الجِوارِ عَلَى أَنْ قالوا: ((جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ))[8]، فَجَرُّوا ما يَجِبُ أَنْ يُرْفَعَ، وإِذا كانُوا قَد جَرُّوا لأَجْلِ الجِوارِ المُقَدَّرِ فِيهِ الحَرَكَةُ غَيرَ ظاهِرَةٍ[9]، وأَنْشَدُوا للهُذَلِيِّ:

([1]) انظر: الأصول لابن السرّاج 670/2.

([2]) أجازه البصريون، وجعلوا (زيدٌ) مرفوعا بـ(أخذ)، وفاعل (أراد) ضميرٌ يُفسِّرُه (زيدٌ)، انظر: الأصول 670/2، والبديع 100/1، والتذييل والتكميل 43/7.

([3]) هو هشام بن معاوية الضَّرير، أبو عبد الله، صاحبُ الكسائي، له : كتاب المختصر، وكتاب القياس، توفي سنة 209هـ. انظر: الفهرست 76، نزهة الألباء 29، إنباه الرواة 364/3.

([4]) انظر رأي البصريين في: شرح الكافية للرضي396/1، ورأي هشام في: الأصول 671/2، ونقله عن ابن الدهان أبو حيان في ارتشاف الضرب 945/2.

([5]) نُسب المنع إلى الفراء في همع الهوامع 226/1، وإلى الكوفيين في التسهيل 84، وانظر علة المنع عندهم في: شرح الكافية للرضي 395/1.

([6]) فيجوز عنده أن تقول: (زيدا غلامُه ضاربٌ)، انظر: شرح الكافية للرضي 299/1.

([7]) هذه المسألةُ من باب التَّنازع، وانظر تفصيل الخلاف حولها وآراء العلماء فيها في: المقتضب 72/4، والإنصاف 79، والتبيين للعُكبري 252، وشرح المفصل لابن يعيش 179/1، وتوضيح المقاصد 635/2، وائتلاف النصرة 113.

([8]) انظر هذا القول في: الكتاب 67/1، 436، والنوادر لأبي زيد 574، والمقتضب 73/4.

([9]) تتمّة الكلام: فمُراعاة الجوار هنا أولى، وانظر: المقتضب 73/4، والإنصاف 83، وشرح المفصل لابن يعيش 184/1.

ISSN : 2410-1818

مُوَكَّـلٌ بشُدُوفِ الصَّوْمِ يَنْظُرُها مِنَ المَغارِبِ مَخْطُوفُ الحَشَا زَرِمِ[1]

فَجَرّ (زَرِمًا)[2]؛ لِجِوارِهِ الحَشا؛ وإِنْ لم تَكُنِ الحَرَكَةُ مَوجُودَةً في اللَّفْظِ، بَلْ مُقَدَّرَةً.

واسْتَدَلَّ بَعْضُ البَصْرِيِّينَ - علَى أَنَّ العِنايَةَ بالثَّاني - بقَولِهِ تَعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا ﴾[3]، فَأَعادَ الضَّمِيرَ إِلى الثَّاني، فَهَذا يَبطُلُ بِشَيئَينِ:

أَحَدُهُما: أَنَّ الذَّهَبَ قَد يُؤَنَّثُ، يَقُولُونَ: (الذَّهَبُ الحَمْراءُ)، حَكاهُ ابنُ السِّكِّيتِ[4].

والثَّانِي: قَولِهِ تَعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾[5]، فَأَعادَهُ عَلَى الأَوَّلِ.

وحُجَّةُ الكُوفِيِّ أَنَّ الأَوَّلَ أَسْبَقُ؛ كَيلا يُضْمَرَ قَبلَ الذِّكْرِ، وأَيضًا فإِذا أُعْمِلَ الأَوَّلُ اسْتَوْفَى المَعْمُولاتِ جَميعَها، وإِذا أُعْمِلَ الثَّاني لم يَسْتَوفِها، قالَ الشَّاعِرُ:

يُخالِفُ الناسُ ما لَمْ تَجْتَمِعْ لَهُمُ ولا خِلافَ إِذا ما اسْتَجْمَعَتْ مُضَرُ[6]

فَـ(مُضَرُ) مُرْتَفِعٌ بـ(استَجْمَعَتْ) عَلَى قَولِ البَصْرِيِّ، وفي (تَجْتَمِعْ) ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلى مُضَرَ، وعِنْدَ الكُوفِيِّ مُرْتَفِعٌ بـ(تَجْتَمِعْ)، وفي (اسْتَجْمَعَتْ) ضَمِيرٌ، وعِنْدَ الفَرَّاءِ مُرْتَفِعٌ بِهِما.

([1]) في الأصل: (المعارف) في موضع: (المغارب)، و(رزم) في موضع (زرم)، وهو خطأ في كلا الموضعين، والتصويب من الديوان. والبيتُ من البسيط، لساعِدة بن جُؤَيَّة، انظر: ديوان الهذليين 194/1، والشُّدوف: الشُّخُوص، والصوم: شَجرٌ يُشبه الناس، ومخطوف الحشا: فَزِعٌ، والمغارب: المكان الذي يُتوارى فيه، وزرم: لا يَثبتُ في مكان، انظر: شرح أشعار الهذليين 1125/3، واللسان (زرم). ورواية البيت في الديوان وشرحه: بضمّ الميم من: (زرم)، وهو محمولٌ على الإقواء، ويُستشهد به عند بعض النحويين على الجر بالجوار، كما صنع المؤلف، انظر: التذييل والتكميل 246/12.

([2]) في الأصل: (رزما)، وهو خطأٌ، كما سبق بيانه.

([3]) سورة التوبة، من الآية: 34.

([4]) المذكر والمؤنث لابن السكيت 303.

([5]) سورة الجمعة، من الآية: 11.

([6]) من البسيط، للفرزدق في: ديوانه 244، وأمالي اليزيدي 57، ورواية الشطر الأول فيهما: (يختلف الناسُ مالم نجتمع لهمُ)، ولا يَصلح الاستشهاد به على هذه الرواية، ولم أقف على الرواية التي ساقها المؤلف.

ISSN : 2410-1818

وتَقُولُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبَني زَيدٌ)، علَى قَوْلِ البَصَرِيِّ، و(زَيْدًا)[1] عَلَى قَولِ الكُوفِيِّ، ولا يَحْتاجُ البَصْرِيُّ إلى إضْمارِ مَفْعُولٍ [43/ب] في (ضَرَبْتُ)؛ لأَنَّ المفْعُولَ فَضْلَةٌ فَلا يُضْمَرُ قَبْلَ الذِّكْرِ هُنا كَما يُضْمَرُ الفاعِلُ في (ضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيْدًا) في قَولِ البَصْرِيِّ، ولا يُجِيزُ هذه المسألَةَ الفَرَّاءُ؛ لأَجْلِ الإضْمارِ قَبلَ الذِّكرِ، ويُجِيزُها الكِسائِيُّ؛ علَى أَنْ يُخْلَى (ضَرَبَني) مِنْ فاعِلٍ، وأَجازَ سِيبَوَيهِ: (ضَرَبْتُ وضَرَبُوني قَومُكَ)، علَى البَدَلِ مِنَ الواوِ[2]، واستَقْبَحَهُ الفارِسِيُّ[3]؛ لأَنَّ الظاهِرَ في الثَّانِيَةِ مُفَسِّرٌ لِمُضْمَرِ الأُولى؛ فَلا يَكُونُ في جُملَةٍ ثانِيَةٍ، قالَ الشَّاعِرُ:

وَقَدْ نَفْنَى بِها ونَرَى عُصُوراً بِها يَقْتَدْنَا الخُرُدَ الخِدالا[4]

فَهَذا علَى إعْمالِ الأَوَّلِ[5]، ولَوْ أَعْمَلَ الثَّانِيَ لَقالَ: يَقْتادُنا الخُرُدُ الخِدالُ.

وممّا جاءَ علَى قَولِ البَصْرِيِّ قَولُه تَعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[6]، فَلَوْ أَعْمَلَ الأَوَّلَ لَقالَ: آتُونِي أُفْرِغْهُ علَيهِ قِطْرًا، أيْ: آتُوني قِطْرًا أُفْرِغْهُ علَيهِ، كَما قالَ:

ولَمْ أَمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي لَئِيمًا أَنْ يُقالَ أَصابَ مالًا[7]

ومِنَ المُحْتَمِلِ القَولَينِ قَولُه:

تَمَنَّتْ وذاكُم مِنْ سَفاهَةِ رَأْيِها لأَهْجُوَها لَمَّا هَجَتْنِي مُحارِبُ[8]

([1]) أي: (ضربت وضربني زيدا).

([2]) انظر: الكتاب 78/1.

([3]) انظر: البديع 111/1، والتذييل والتكميل 127/7، ولم أقف عليه في كتبه.

([4]) من الوافر، للمرّار الفقعسيّ ، في ديوانه (ضِمْنَ: شعراء أمويُّون 476/2)، الخُرُد: جمع خريدة، وهي المرأة الحيِيَّة، والخدال: جمع خَدلة، وهي التي على قصبها الشَّحْمُ واللحم، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 377/1، والبيت من شواهد: الكتاب 78/1، والمقتضب 77/4، وشرح التسهيل لابن مالك 172/2.

([5]) وهو(نرى)، ويكون المعنى: ونرى الخردَ الخدالا بها يقتدننا في عصور، انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 369/1.

([6]) سورة الكهف، من الآية 96.

([7]) من الوافر، لذي الرُّمة، في ديوانه 1534، واستشهد به على إعمال الأول (أمدح)، في (لئيما)، بدليل إعمال الثاني (أُرضي) في ضميره. والبيت من شواهد: أمالي ابن الشجري 176/1، والبديع 111/1، والتذييل والتكميل 95/7.

([8]) من الطويل، منسوبٌ إلى أرطاة بن سُهيَّة المُرِيّ في الحماسة لأبي تمام 159/2، والبيت من شواهد: البديع 111/1، واستُشهد به في: التذييل والتكميل 66/7، والمساعد 448/1 على تنازعِ ثلاثة عواملٍ معمولا واحدا.

ISSN : 2410-1818

فَإِعْرابُ الكُوفِيِّ والبَصْرِيِّ لِمُحارِبٍ واحِدٌ، لَكِنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ، هذا قَولُ الجَماعَةِ، ولَيسَ الأَمْرُ عِنْدِي كَذَلِكَ؛ لأَنَّ (مُحارِبًا) يَجِبُ أَنْ يَرتَفِعَ بـ(تَمَنَّتْ)[1]؛ لِتَعُودَ الهاءُ في (لأَهْجُوَها) إِلَيهِ، فَهُوَ أَوْلى مِنْ أَنْ يَعُودَ إِلى المضْمَرِ، وقالَ:

وَكُمْـتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُـــونَها جَرَى فَوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ[2]

فالكُوفِيُّ يُعْمِلُ (جَرَى) ويَرفَعُ (لَوْن)، والبَّصْرِيُّ يُعْمِلُ (اسْتَشْعَرَتْ) ويَنْصِبُ (لَوْن)، ولَو كانَ كَما زَعَمَ الكُوفِيُّ لَكانَ الأَوْلَى أَنْ يَقُولَ: واسْتَشْعَرَتْهُ، وإِنْ كانَ ما قالَهُ جائِزًا.

ومِنْ ذَلكَ اسمُ الفاعِلِ مَعَ الفِعْلِ في قَولِهِ:

فَإِنَّكَ والكتابَ إِلَى عَلِيٍّ كَدابِغَةٍ وَقَدْ حَلِمَ الأَدِيمُ[3]

فَهَذا عَلى إِعْمالِ الثَّاني، ومِمَّا جاءَ عَلى قَولِ البَصْرِيِّ، ويَحتَمِلُهُ قَولُ الكُوفِيِّ قَولُهُ:

قَضَى كُلَّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَـزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها[4]

ولَو كانَ عَلَى قَولِ الكُوفِيِّ لَقالَ: فَوفَّاهُ، و(غَرِيمُها) مِنْ هَذا البابِ، فَيكُونُ (غَرِيمُها) مُرتَفِعًا بـ(مَمْطُول)، و(مُعَنًّى) حالٌ مِنهُ، والعامِلُ فيهِ: (مَمْطُولٌ)، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكونَ خَبَرًا ثانِيا لِـ(عَزَّة)؛ لِجَرَيانِهِ عَلَى غَيرِ مَنْ هُوَ لَه؛ إِذْ هُوَ لِلغَرِيمِ، وقَدْ جَرَى على عَزَّةَ، وجَوَّزوا أَنْ يَكونَ مُرتَفِعًا بـ(مُعَنًّى)، ويَكونَ (مَمطُولٌ) خَبرًا آخَرَ، وإِنْ كانَ قَدْ جَرَى عَلَى غَيرِ مَنْ هُو لَهُ؛ لِعادَتِهِم الإِضْمارَ في الأَوَّلِ في: (ضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيدًا)، ويَجُوزُ أَنْ يَكونَ (غَرِيمها) مُبتَدَأً، و(مَمطُولٌ) و(مُعَنًّى) خَبَرَينِ لَهُ، ويَكونا[5] قَدْ جَرَيا عَلى مَنْ هُما لَهُ، والجملَةُ خَبَرٌ لِـ(عَزَّة)[6].

([1]) وهو مذهب الكوفيين، انظر: البديع 111/1.

([2]) من الطويل، للطُّفَيل الغَنَوِيّ في: ديوانه 23، وهو من شواهد: الكتاب 77/1، والمقتضب 75/4، والإيضاح العضدي 109، والمفصل 45.

([3]) من الوافر، منسوبٌ إلى الوليد بن عقبة في: إصلاح المنطق 199، والغريب المصنَّف 218/1، والحماسة للبحتريّ 30، الأديم: الجلد، وحَلِمَ: أي فسد بالحَلَمة، وهي دودة تقع في الجلد فتأكلَه، وكنّى به عن فساد الأمر، انظر: اللسان (حلم)، والبيت من شواهد: البديع 111/1- 112.

([4]) من الطويل، لكثير عزة في: ديوانه 143، والبيت من شواهد: الإيضاح العضدي 109، والبديع 112/1، وشرح التسهيل 166/2.

([5]) في الأصل: (ويكون)، والصواب ما أُثبت.

([6]) انظر: البديع 112/1.

ISSN : 2410-1818

ومِنْ ذَلكَ قَولُهُ:

ولكنَّ نَصْـفًا لو سَبَبْتُ وسَـبَّـنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنافٍ وهَاشِمِ[1]

وقالَ الشَّاعِرُ:

ولَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِها سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الحَلِيمَ ومِثْلُها أَصْبَاهُ[2]

وقالَ، عَلَى قَولِ الكُـوفِيِّ[3]:

إذا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُـودِ أَراكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِه عُودُ إِسْحِلِ[4]

وقَدْ ذَكَرُوا مِمَّا جاءَ عَلَى قَولِ الكُـوفِيِّ لا غَيْرَ، وقِيلَ: لَيْسَ هُوَ مِنْ هَذا البابِ:

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْـعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ[5]

ولَو أَعْمَلَ الثَّاني لَفَسَدَ المَعْنَى؛ لأَنَّهُ يَكونُ قالِبًا لِلْمَعْنَى الَّذِي أَرادَهُ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَهُ: كَفاني قَلِيلٌ مِنَ المالِ ولَم أَطْلُبِ المُلْكَ[6]، يَدُلُّ عَلَيهِ البَيتُ الثَّاني وهو قَولُه:

ولَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْـدٍ مُؤَثَّلٍ وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالي[7]

([1]) من الطويل، للفرزدق في: ديوانه 844، وهو من شواهد: الكتاب 77/1، والمقتضب 74/4، واللباب 154/1، والبيت شاهدٌ على إعمال الثاني وهو (سبّني).

([2]) من الكامل، منسوب إلى رجل من باهلة في: الكتاب 77/1، وقيل هو لوَعْلَةَ الجَرْمِيّ، انظر: شرح أبيات سيبويه 258/1، والبيت من شواهد: الكتاب 77/1، والمقتضب 75/4، والتذييل والتكميل 88/7، وهو أيضا كالذي قبله، شاهدٌ على إعمال الثاني (تغنى)، ولو أعمل الأول (أرى) لقال: (سيفانةٌ) بالنصب.

([3]) بإعمال الأول، وهو: (تُنُخِّل).

([4]) من الطويل، منسوبٌ إلى الطفيل الغنوي في: ديوانه 65، وشرح أبيات سيبويه 188/1، وإلى عمر بن أبي ربيعة في: الكتاب 78/1، وملحق ديوانه 498، والبيت من شواهد: الكتاب 78/1، والإيضاح العضدي 110، والمفصل 46.

([5]) من الطويل، لامرئ القيس في: ديوانه 39، وهو من شواهد: الكتاب 79/1، والمقتضب 76/4، والإيضاح العضدي 110.

([6]) توجيه المؤلف للبيت يدل على أنَّه يميل إلى أنَّ البيت ليس من باب التنازع، وهو مذهب سيبويه وكثير من النحويين، انظر: الكتاب 79/1، والمفصل 46، والكافية 71، ونقل أبو حيان اختلافَ العلماء في توجيه البيت، انظر: التذييل والتكميل 121/7.

([7]) ديوان امرئ القيس 39.

ISSN : 2410-1818

ومِثْلُهُ قَولُهُ:

عِدِينا فِي غَدٍ ما شِئْتِ إِنَّا نُحِبُّ ولَوْ مَطَلْتِ الواعِدِينا[1]

عَلَى إِعْمالِ الأَوَّلِ، ولَو أَعْمَلَ الثَّانيَ لم يَجُزْ.

ومِنْ ذَلِكَ قَولُه تَعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِۚ ﴾[2]، فَهذا عَلَى إِعْمالِ الأَوَّلِ، ولا يَصِحُّ عَلَى إِعْمالِ الثَّاني؛ لِفَسادِ المعْنى.

[44/أ] وهَكَذا حُكْمُ الاثْنَينِ والثَّلاثةِ، قالَ الشَّاعِرُ:

سُئِلْتَ فَلَمْ تَمْنَعْ وَلَمْ تُعْطِ نَائِلًا فَسِيَّانَ لَا ذَمٌّ لَدَيْكَ وَلَا حَمْدُ[3]

فَـ(نائِلٌ) مَعْمُولٌ لِـ(تُعْطِ) عِندَ البَصْرِيِّ، ولِـ(سُئِلْتَ) عِنْدَ الكُوفِيِّ، فَأَمَّا (تَمْنَعْ) فَلا خِلافَ بَينَ القَولَينِ فِي أَنَّهُ لَيسَ بِعامِلٍ هُنا؛ لأَنَّهُ لَيسَ بِطَرَفٍ[4]. ومِثْلُ البَيتِ قَوْلُهُ:

بِمِثْلِهِما يَـرُوحُ يُرِيدُ لَهْـوًا وَيَقْضِي الهَمَّ ذُو الأَرَبِ الرَّحِيلُ[5]

أَعْمَلَ أَحَدَ الأَفْعالِ عَلَى ما سَبَقَ[6].

وتَقُولُ : (أَعْطَيتُ وأَعْطاني زَيدٌ دِرْهَمًا)، عَلَى قَولِ البَصْرِيِّ، وعَلَى قَولِ الكُوفِيِّ: (أَعْطَيتُ وأَعْطانِيهِ زَيْدًا دِرْهَمًا)، وتَقُولُ: (أَعْطاني وأَعْطَيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)، عَلَى قَولِ البَصْرِيِّ، و(أَعْطاني وأَعْطَيتُهُ إِيّاهُ زَيدٌ دِرهَمًا)، عَلَى قَولِ الكُوفِيِّ.

([1]) من الوافر، لعبدالله بن قيس الرُّقَيَّات في: ديوانه 137، والبيت من شواهد: التذييل والتكميل 122/7.

([2]) سورة النحل، الآيتان: 120، 121.

([3]) من الطويل، للحُطيئة في: ديوانه 268، وهو من شواهد: المقرب 250/1، وشرح التسهيل لابن مالك 176/2، والتذييل والتكميل 65/7.

([4]) قال أبو حيّان: ((وقال بعضُ أصحابنا: اختار البصريّون إعمالَ الآخِر، والكوفيون إعمالَ الأول، وسَكتوا عن إعمال الأوسط؛ واحداً كان أو أكثر، وهذا النقلُ مُعارَضٌ بالإجماع على أنه يجوز إعمالُ الثاني وإلغاءُ الأول والثالث)) التذييل والتكميل 112/7.

([5]) من الوافر، لأبي خراش الهذلي، ديوان الهذليين 140/2، وشرح أشعار الهذليين 1212/3، والرجيل: القوي على المشي، انظر: مصدر التخريج، والبيت من شواهد: التذييل والتكميل 66/7.

([6]) الأفعال الثلاثة هي: (يروح) و(يُريد) و(يقضي)، والمعمول: (ذو الأرب).

ISSN : 2410-1818

وتَقُولُ: (ظَنَنْتُ وظَنَّني زَيدٌ مُنْطَلِقًا)، عَلى قَولِ البَصْرِيّ، و(ظَنَنتُ وظَنَّني إِيَّاهُ زَيدًا مُنْطَلِقًا)، عَلى قَولِ الكُوفِيّ، وتَقُولُ: (ظَنَّني وظَنَنتُ زَيدًا مُنْطَلِقًا إِيَّاهُ)، عَلى قَولِ البَصْرِيّ، و(ظَنَّني وظَنَنتُهُ إِيّاهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)، عَلى قَولِ الكُوفِيّ.

وتَقول: (أَعْلَمْتُ وأَعْلَمَني زَيدٌ عَمْرًا مُنطَلِقًا)، فِي قَولِ البَصْرِيّ، و(أَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِيهِ إِيّاهُ زَيدًا عَمْرًا مُنطَلِقًا)، عَلى قَولِ الكُوفِيّ، وتَقُولُ: (أَعْلَمَني وأَعْلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا مُنطَلِقًا)، عَلى قَولِ البَصْرِيّ، و(أَعْلَمَني وأَعْلَمْتُهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا)، فِي قَولِ الكُوفِيّ.

وهَذِهِ المسأَلَةُ التي فِي الفِعْلِ المُتَعَدِّي إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ لا يُجِيزُها الجَرْمِيُّ؛ لأَنَّهُ لا يَقِيسُ هذا البابَ إِلا فِيما استَعْمَلَتْهُ العَرَبُ، ولم يَرَ العَرَبَ استَعْمَلَتْهُ فِي المُتَعَدِّي إلى ثَلاثَةٍ[1].

وتَقُولُ: (مَرَرْتُ ومَرّ بي زَيدٌ)، عِندَ البَصْرِيّ، و(مَرَرْتُ ومَرّ بي بزَيدٍ)، عِنْدَ الكُوفِيّ، وتَقولُ: (مَرَّ بي ومَرَرْتُ بزَيدٍ)، عَلى قَولِ البَصْرِيّ، و(مَرّ بي ومَرَرْتُ بِهِ زَيدٌ)، عَلَى قَولِ الكُوفِيّ، فَعَلَى هَذا فَقِسْ التَّثْنِيَةَ والجَمْعَ.

(1) انظر رأي الجرمي وحجّته في: المساعد 462/1.

ISSN : 2410-1818

فهرس المصادر والمراجع (الغرّه لابن الدَّهَّان)

1- **ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، لعبد اللطيف الزَّبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ.

2- **أخبار النحويين البصريين**، لأبي سعيد السيرافيّ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنّا، المكتبة العُمرية، القاهرة، ط1، 1442هـ.

3- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيَّان، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ.

4- **الأزمنة والأمكنة**، للمرزوقيّ، حققه وعلق عليه: د. محمد الدُّليمي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1422هـ.

5- **أسرار العربية**، لابي البركات الأنباريّ، تحيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ.

6- **الأشباه والنظائر من أشعار المتقدِّمين والجاهلية والمخضرمين**، للخالديَّين، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، شركة الأمل للطباعة والنشر، 2002هـ.

7- **اشتقاق أسماء الله عزَّ وجلَّ وصفاته**، للزَّجَّاجيّ، تحقيق: هادي أحمد الشُّجيريّ، مكتبة الضحى، بيروت، ط1، 1443هـ.

8- **إصلاح المنطق**، لابن السِّكِّيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط3.

9- **الأصمعيات**، اختيار أبي سعيد الأصمعي، حقيق: أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1387هـ.

10- **الأصول في النَّحو**، لابن السرَّاج، حققه وعلق عليه: د. محمد عاطف الترّاس، دار السلام، القاهرة، ط1، 1439هـ.

11- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط1، (في مجلد واحد)، 1426هـ.

12- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: لجنة نشر كتاب الأغاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.

13- **الأمالي**، لليزيدي، مطبعة دار المعارف، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط1، 1397ه.

ISSN : 2410-1818

14- **الأمثال،** لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1400ه.

15- **أمالي ابن الشَّجريّ**، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطَّناحي، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1413ه.

16- **إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة**، للقفطيّ، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط1، 1424ه.

17- **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لابن ولّاد، دراسة وتحقيق: د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1416ه.

18- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق: د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.

19- **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: صالح سهيل علي حمودة، دار الفاروق، عمّان، الأردن، ط1، 1436ه.

20- **إيجاز التعريف في علم التصريف**، لابن مالك، تحقيق ودراسة: د. محمد المهدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1422ه.

21- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط2، 1408ه.

22- **البديع في علم العربية**، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد، ود. صالح العايد، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420ه.

23- **البسيط = التفسير البسيط**، للواحديّ، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1430ه.

24- **بُغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة**، للسيوطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1419ه.

25- **البيان والتبيين**، للجاحظ، بتحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1395ه.

26- **التّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، للعكبري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1421ه.

27- **تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد**، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق وتعليق: د. عبَّاس مصطفى الصَّالحيّ، دار الكتاب العربيّ، ط1، 1406ه.

ISSN : 2410-1818

28- **التَّعازي والمراثي**، للمبرِّد، حققه وقدَّم له: محمد الديباجيّ، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1396هـ.

29- **التكملة**، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1401ه.

30- **توجيه اللُّمَع**، لابن الخبَّاز، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 1423هـ.

31- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمراديّ، تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422ه.

32- **الجمل في النحو**، للزجاجيّ، حقّقه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1417هـ.

33- **جمهرة اللُّغة**، لابن دُريد، حققه وقدَّم له: د. رمزي منير البعلبكيّ، دار العِلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

34- **جواهر القرآن ونتائج الصنعة**، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق: د. محمد الدالي، دار القلم، دمشق، ط1، 1440ه.

35- **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني**، دار الفكر، بيروت، د.ت، (صورة من طبعة مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة).

36- **الحجَّة للقرَّاء السَّبعة**، لأبي علي الفارسيّ، حققه: بدر الدين قهوجيّ، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1413هـ.

37- **الحماسة**، لأبي تمَّام، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1401هـ.

38- **الحماسة**، للبحتريّ، دار الكتاب العربي بيروت، (مصورة عن طبعة: الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت 1910م).

39- **الحماسة البصريَّة**، لصدر الدين البصريّ، تحقيق وشرح ودراسة: د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1420 ه.

40- **الحماسة الشَّجرية**، لابن الشَّجريّ، تحقيق: عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1970م.

41- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، للبغداديّ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط4، 1418هـ.

ISSN : 2410-1818

42- **دراسات في الأدب الجاهلي**، تأليف: د. عادل جاسم البياتي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986م.

43- **دُرَّة الغوَّاص في أوهام الخواص**، للحريريّ، حققه وعلق عليه: بشَّار بكّور، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط1، 1423هـ.

44- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة أبي سعيد السُّكريّ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف للطباعة والتصوير، بيروت، ط1، 1402هـ.

45- **ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي الجاهلي**، دراسة وجمع وتحقيق: د. محمد حسن باجودة، نادي الطائف الأدبي، د. ط، ت.

46- **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.

47- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1969م.

48- **ديوان امرئ القيس وملحقاته**، بشرح أبي سعيد السُّكَّريّ، دراسة وتحقيق: د. أنور عليان أبو سويلم، ود. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والثقافة، العين، ط1، 1421هـ.

49- **ديوان أمية بن أبي الصَّلت، جمع وتحقيق ودراسة**، صنعة: د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1974م.

50- **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1986م.

51- **ديوان الحطيئة**، برواية وشرح ابن السِّكِّيت، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407هـ.

52- **ديوان ذي الرُّمَّة**، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1393هـ.

53- **ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس**، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة 1369هـ.

54- **ديوان الشَّمَّاخ بن ضرار الذبيانيّ**، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، 1977م.

55- **ديوان الطُّفيل الغنوي**، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1968م.

56- **ديوان عبيدالله بن قيس الرُّقيّات**، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ط.ت.

ISSN : 2410-1818

57- **ديوان عروة بن الورد = شعر عروة بن الورد العبسي**، صنعة يعقوب بن السكيت، تحقيق: د. محمد فؤاد نعناع، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1415ه.

58- **ديوان عنترة**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403ه.

59- **ديوان الفرزدق**، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبدالله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط1، 1354ه.

60- **ديوان كُثيِّر عزَّة**، جمعه وشرحه: د. إحسان عبَّاس، دار الثقافة، بيروت، 1391ه.

61- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1985م.

62- **ديوان الهُذليين**، تحقيق: العلامة محمد محمود الشنقيطيّ، الدار القوميَّة للطباعة والنشر، القاهرة، 1385ه.

63- **رسائل في اللغة**، لابن السّيد البطليوسيّ، تحقيق: وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ط1، 1428ه.

64- **سرُّ صناعة الإعراب**، لابن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413ه.

65- **سِفْر السعادة وسفير الإفادة**، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدَّالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1403ه.

66- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافيّ، حققه وقدم له: د. محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1396ه.

67- **شرح أبيات مغني اللبيب**، للبغدادي، حققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، مكتبة دار البيان، دمشق، ط1، 1393ه.

68- **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد السُّكَّريّ، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط1.

69- **شرح التَّسهيل**، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيِّد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشَّر، ط1، 1410ه.

70- **شرح جمل الزجاجي، (الشرح الكبير)**، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1419ه.

71- **شرح ديوان امرئ القيس**، تأليف: حسن السندوبي، المكتبة الثقافية، بيروت، ط7، 1402ه.

72- **شرح ديوان الحماسة**، للتبريزي، عالم الكتب، بيروت، (مصوَّرة عن طبعة بولاق، 1290ه).

ISSN : 2410-1818

73- **شرح القصائد السبع**، للزَّوْزنيّ، تحقيق: بلال الخليلي وأحمد عبدالحميد، دُرّة الغوّاص، القاهرة، ط2، 1441ه.

74- **شرح القصائد العشر**، صنعة: الخطيب التبريزيّ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1400هـ.

75- **شرح كتاب سيبويه**، للرُّمَّانيّ، دراسة وتحقيق: د. شريف النجار، دار السلام، القاهرة، ط1، 1442ه.

76- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

77- **شرح اللُّمع**، لابن بَرهان، حققه: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1404هـ.

78- **شرح المفصل**، لابن يعيش، تحقيق: إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1434ه.

79- **شعراء أمويُّون**، دراسة وتحقيق: د. نوري حَمُّودي القيسيّ، جامعة بغداد، والمجمع العلمي العراقي، 1396- 1402.

80- **شعر عبدة بن الطبيب**، د. يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، ط1، 1391ه.

81- **ضرائر الشِّعر**، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، د.ت.

82- **طبقات فحول الشعراء**، لابن سلاَّم، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1974م.

83- **علل النحو**، للورَّاق، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرُّشد، الرياض، ط1، 1420هـ.

84- **عيون الأخبار**، لابن قتيبة، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ط1، 1343ه.

85- **الغريب المصنَّف**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق صفوان داودي، دار الفيحاء، دمشق، ط1، 1426ه.

86- **الفاخر**، لأبي طالب المفضَّل بن سلمة، تحقيق: عبد العليم الطَّحاويّ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1380هـ.

87- **الفهرست**، للنَّديم، تحقيق: رضا تجدّد بن علي زين العابدين الحائري المازندراني، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1988م.

88- **القاموس المحيط**، للفيروزآباديّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ.

89- **الكافية في النحو**، لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم، مكتبة دار الوفاء، جدة، ط1، 1407.

ISSN : 2410-1818

90- **الكامل**، للمبرِّد، حقَّقه وعلَّق عليه وصنع فهارسه: محمد أحمد الدَّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ.

91- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ.

92- **كتاب الألفاظ** لابن السكّيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998.

93- **كتاب الشعر**، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق وشرح: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1408 ه.

94- **اللباب في علل البناء والإعراب**، للعكبريّ، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1 (إعادة)، 1422هـ.

95- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، 1374ه.

96- **اللُّمع في العربية**، لابن جنِّي، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405هـ.

97- **مجمع الأمثال**، للميدانيّ، تحقيق: د. جان عبد الله توما، دار صادر، بيروت، ط1، 1422هـ.

98- **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، للرَّاغب الأصفهاني، تحقيق: د. رياض مراد، دار صادر، بيروت، ط2، 1427ه.

99- **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وزملاؤه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ.

100- **المحكَم والمحيط الأعظم**، لابن سِيده، تحقيق: مصطفى السقا ود. حسين نصَّار، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1424هـ.

101- **مختصر القوافي**، لابن جنّي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار التراث، القاهرة، ط1، 1395ه.

102- **المذكر والمؤنث**، لابن الأنباري، تحقيق: محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط1، 1401ه.

103- **المذكر والمؤنث**، لابن السكيت، دراسة وتحقيق: رياض سلومي، شركة دار لطائف، الكويت، ط1، 1445ه.

104- **المذكر والمؤنث**، للفرّاء، تحقيق: د. رمضان عبدالتوّاب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1989م.

105- **مراتب النَّحويين**، لأبي الطَّيب اللغويّ، تقديم وتعليق: د. محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1423هـ.

106- **المرتجل**، لابن الخشَّاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق 1392هـ.

ISSN : 2410-1818

107- **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق ودراسة : د. محمد الشَّاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1405هـ.

108- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أمّ القرى، مكة المكرَّمة، ط2، 1422هـ.

109- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 1424 هـ.

110- **معاني القرآن**، للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ.

111- **معاني القرآن**، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النَّجار، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط3، 1422هـ.

112- **معجم الأدباء**، لياقوت الحمويّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 1993م.

113- **مُعجم الشُّعراء**، للمَرْزُبانيّ، تحقيق: عبد الستَّار فرَّاج، سلسلة الذَّخائر، القاهرة، 2003هـ.

114- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاريّ، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1412هـ.

115- **المفصَّل في علم العربية**، للزَّمخشريّ، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، عمَّان، ط1، 1425هـ.

116- **المفضَّليَّات**، للمفضل الضبي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1979م.

117- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، للعينيّ، تحقيق: د. علي فاخر وزميليه، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431ه.

118- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1415هـ.

119- **المقرّب**، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1391م.

120- **المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره**، لأبي محمد التَّنيسيّ، تحقيق: د. محمد الداية، دار قتيبة، د. ط. ت.

ISSN : 2410-1818

121- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات الأنباريّ، قام بتحقيقه: د. إبراهيم السَّامرائيّ، مكتبة المنار، الأردن _ الزرقاء، ط3، 1405هـ.

122- **نقائض جرير والأخطل**، لأبي تمَّام، تحقيق: الأب أنطون صالحاني اليسوعي، دار المشرق، بيروت، (مصورة عن نسخة المطبعة الكاثوليكية، 1922م).

123- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاريّ، دار الشروق، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، ط1، 1401هـ.

124- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطيّ، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ.

125- **الوحشيَّات**، لأبي تَمَّام، علَّق عليه وحققه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1987م.

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلـــس للعلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني : ISSN 2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN 2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـــة مفهرســـة فـــي المواقـــع الآتيـــة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.81